

Distr.
GENERAL

A/53/254
11 August 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والخمسون
البند ٩٥ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

مسائل السياسات القطاعية: التعاون في ميدان التنمية الصناعية

سياسات التنمية الصناعية: المفاهيم والخبرات

مذكرة من الأمين العام

وفقاً لقرار الجمعية العامة ٧٠/٥١ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، يتشرف الأمين العام بأن يحيى إلى الجمعية تقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، الذي تستعرض فيه قضايا السياسات والاستراتيجيات الصناعية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

سياسات التنمية الصناعية: المفاهيم والخبرات

تقرير مقدم من المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

موجز

يقدم هذا التقرير استجابة لقرار الجمعية العامة ١٧٠/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٦، وتستعرض فيه قضايا الاستراتيجيات والسياسات الصناعية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ويتناول التقرير بالتحليل آثار العولمة الاقتصادية على السياسات الرامية إلى تعزيز التنمية الصناعية المستدامة، ويستخلص بعض الاستنتاجات والدروس من مجموعة من التجارب الخاصة ببعض البلدان، ويقدم خطة للتعاون المتعدد الأطراف مستقبلاً في هذا الميدان.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
		أولاً - العولمة والقدرة التنافسية: التحدي الماثل أمام مقرري السياسات الصناعية
٤	٤٠ - ٤	
٤	٦ - ١	
٥	١٤ - ٧	
٨	١٨ - ١٥	
٩	٢٠ - ١٩	
١٠	٢٨ - ٢١	
١٦	٤٠ - ٣٩	
١٦	٦٩ - ٤١	
١٦	٤٣ - ٤١	
١٧	٥٧ - ٤٤	
٢١	٦٦ - ٥٨	
٢٤	٦٩ - ٦٧	
٢٥	١٥٢ - ٧٠	
٢٥	٧٠	
		ثانياً - عناصر وضع وتنفيذ السياسات على نحو فعال
		ألف - مقدمة
		باء - السياسات الشاملة للصناعة بكاملها
		جيم - السياسات والاستراتيجيات على المستوى دون القطاعي
		 DAL - السياسات المحددة للمشاريع
		ثالثاً - دراسات حالة لسياسة التنمية الصناعية
		ألف - مقدمة
		باء - أقل البلدان نموا: القضايا الرئيسية في مجال الاستراتيجية الصناعية
٢٩	١٠٠ - ٧١	
		جيم - التجارب الهامة للبلدان الأخرى النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية
٣٨	١٣١ - ١٠١	
٤٨	١٥٢ - ١٣٢	
		رابعاً - خطة التعاون المتعدد الأطراف من أجل التنمية الصناعية المستدامة
٥٣	١٧١ - ١٥٣	
		ألف - الموجز والاستنتاجات
		باء - المساعدة المتعددة الأطراف ودور منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)
٥٦	١٧١ - ١٥٩	

أولاً - العولمة والقدرة التنافسية: التحدي الماثل أمام
مقرري السياسات الصناعية

ألف - مقدمة

١ - أصبح هناك اعتراف متزايد حالياً بأن التنمية عملية متعددة الأبعاد، تشمل النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والاستدامة البيئية. فعلى سبيل المثال، أظهرت التجارب الحديثة العهد في العالم النامي أن النمو الاقتصادي لا يلزم بالضرورة أن يتم على حساب العدالة - وهو افتراض ظلل قائماً لأمد طويل. وفي الواقع أن عوامل الفقر وضعف الصحة والافتقار إلى التعليم تؤثر على التنمية تأثيراً ضاراً، كما أن الهدف النهائي للتنمية يجب أن يشمل تعزيز سبل الرزق المستدامة عن طريق إيجاد فرص العمالة وإدرار الدخل.

٢ - كذلك فإن النهج التدريجي الذي يدعو إلى التقدم من "مرحلة أولى" لإصلاح الاقتصاد الكلي إلى "مرحلة ثانية" تشمل الإصلاحات الاجتماعية والمؤسسية والقانونية أصبح هو الآخر وبصورة متزايدة هدفاً للتحليل الانتقادي. ويتمثل ضعف هذا النهج في خصخصة المؤسسات الحكومية أو تحرير رؤوس الأموال والتدفقات التجارية. فحينما تتخذ تلك الإجراءات دون إصلاحات تنظيمية ومؤسسية مناسبة، يمكن أن تنتج عنها ظواهر الاستغلال والجور التي تناول من السكان بوجه عام، وأن تقلل وبالتالي من مدى استدامة عمليات الإصلاح الاقتصادي.

٣ - وقد استخلصت في هذا السياق عدة دروس عامة مهمة أخرى. وتشمل هذه الدروس إدراك ما يلي:

- أن الاستثمار الكبير، وبخاصة الاستثمار في البشر، شرط ضروري للتنمية السريعة؛
- أن الأسواق لها دور هام في مجال توزيع الموارد، شريطة أن يكون عملها على الوجه السليم، أو أن تكملها الدولة بصورة مناسبة حينما لا يكون الأمر كذلك؛
- أن سلامة الحكم على الصعيد العام، بما في ذلك وجود نظام مستقر من السياسات، ووجود قطاع عام جيد التركيز، ومنظومة قانونية وقضائية فعالة، شروط أساسية لتمتع الاقتصاد المفتوح والتنافسي بالتنمية المستدامة؛
- أن الانفتاح والتنافس يلزم أن يكونا مقتربين ببناء القرارات المؤسسية والاستثمار في التدريب التكنولوجي والتنظيمي والإداري، كي توفر الفعالية في تعزيز أنشطة اكتساب المعرفة والابتكار؛
- أن نشر فوائد الكفاءة الصناعية المعززة أمر ضروري للاستدامة الاجتماعية للتنمية الاقتصادية.

٤ - كما أن تاريخ العقود القليلة الماضية قد أظهر أنه على الرغم من المعدلات غير المسبوقة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن انتشار هذه التنمية على الصعيد الإقليمي افتقر إلى الانتظام بدرجة بالغة، مما أدى إلى تزايد التفاوتات فيما بين البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وكذلك داخل تلك البلدان نفسها. ومن ثم، فإنه في حين أن الشخص الذي ولد في العالم النامي في منتصف التسعينيات يرجح أن يفوق الشخص الذي ولد قبله بعشرين عاماً من حيث العمر بعشر سنوات إضافية ومن حيث الدخل السنوي بنسبة ٥٠% في المائة، فإن هذا المتوسط يخفي فروقاً إقليمية ملحوظة. ففي شرق آسيا، ارداد الدخل الفردي الحقيقي بنسبة ٤٠% في المائة، بينما انخفض ذلك الدخل بالفعل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

٥ - وفي حين أن هذه التباينات الإقليمية لها أسباب واسعة التنوع، فإن أحد المحددات المهمة في هذا الصدد هو السياسات والاستراتيجيات الإنمائية التي تنتهجها الحكومات ذات الصلة. وبالنظر إلى الدور المهيمن الذي تؤديه الصناعة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، عن طريق إسهامها في تحقيق نمو الإنتاجية والдинامية التكنولوجية وتدریب القوى العاملة وإقامة الروابط فيما بين القطاعات وزيادة الصادرات، فإن من الواضح أيضاً أن الفروق في السياسات والاستراتيجيات التي تستهدف التنمية الصناعية تمثل مصادر مهمة بوجه خاص للتباينات الإقليمية الملحوظة في الأنماط الإنمائية.

٦ - بيد أن عملية صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات الصناعية الوطنية أصبحت عملية معقدة بصورة متزايدة، حيث أن عملية العولمة تنتج عنها تأثيرات خارجية أخذت تصبح من المحددات المتزايدة الأهمية للتنمية الصناعية على الصعيد الوطني، حتى في البلدان شبه القارية الضخمة مثل الصين والهند. فقد أخذت حواجز المنافسة في السوق العالمي والتقدم التكنولوجي والتكامل الاقتصادي الدولي تكتسب تأثيراً متزايداً كقوة دافعة للتغير الاقتصادي والاجتماعي. ومن ثم أصبح التصنيع يمثل بصورة متزايدة بعده محلياً لعملية عالمية تتبدل في إطارها الميزات النسبية. وبالنظر إلى ما يتتيحه تدويل الصناعة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من فرص جديدة هامة للمشاركة في شبكات وشراكات إنتاجية عابرة للحدود، أصبحت الاستراتيجيات والسياسات الصناعية الوطنية تمثل بصورة متزايدة أداة لتحديد الروابط المتعددة والمعقدة بين الاحتياجات الإنمائية المحلية والتكامل الاقتصادي العالمي.

باء - التفاوتات الاقتصادية

٧ - من الأمور الملحوظة بسهولة الفروق التي توجد فيما بين البلدان والمناطق في معدلات النمو الاقتصادي والصناعي، وتمتد على نطاقات تتراوح من معدلات للنمو تتجاوز خانة الآحاد إلى خانة العشرات في بعض الحالات إلى معدلات ضئيلة بل سلبية في حالات أخرى. وهذه التفاوتات في النمو الاقتصادي والصناعي أكثر اتساعاً داخل مناطق العالم الرئيسية من التفاوتات التي توجد فيما بينها. وتوجد في كل منطقة من مناطق العالم النامي طليعة صغيرة من البلدان السريعة النمو صناعياً بينما لا تزال الأغلبية العظمى من بلدان المنطقة متخلفة عن ذلك الركب.

٨ - وتوضح البيانات الواردة في الجدول أولاً - ١ الإعوجاج الشديد في حركة التنمية الاقتصادي والصناعي على الصعيد العالمي. فقد تسارع النمو بأقصى درجة في جنوب وشرق آسيا خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٨٥، حيث بلغ المعدل السنوي المتوسط لنمو القيمة المضافة من الصناعة التحويلية والناتج المحلي الإجمالي ٩,٢ في المائة و ٦,٩ في التوالي. وقد بُرِزَ داخل هذه المنطقة عدد من البلدان على شكل جيل أول ثم جيل ثان من البلدان الحديثة العهد بالتصنيع، اتخذت من الصناعة التحويلية المحرك الأساسي للتقدم الاقتصادي. وكان المصادران الرئيسيان للنمو في هذه الاقتصادات هما التجارة الخارجية وزيادة التفاعل مع الاقتصاد العالمي. وعلى نحو منافض لذلك بشدة، ظل النمو هزيلًا بل سلبًا أحياناً في بعض بلدان المنطقة. وهناك عدد من البلدان التي تحسن أداؤها مؤخرًا في قائمة الفئة ذات النمو على صعيد المنطقة من المرجح أن يتأثر بفعل الأزمة المالية التي تكتنف شرق آسيا، ولكن هناك أيضًا قلة من البلدان، تشمل الصين، يبدو مرتجحاً أنها ستتمكن من الصمود لآثار تلك الأزمة.

٩ - أما النمو الصناعي القوي الذي شهدته أمريكا اللاتينية في السبعينيات والثمانينيات بمعدل تجاوز ٥,٥ في المائة سنويًا، فلم يمكن الإبقاء عليه في الثمانينيات والتسعينيات. غير أن معدل النمو المتوسط على صعيد المنطقة يعطي صورة منقوصة للأداء الجيد الذي حققته قلة من بلدان المنطقة. فعلى صعيد المنطقة ككل، بلغ معدلاً نمو القيمة المضافة من الصناعة التحويلية والناتج المحلي الإجمالي ١,٦ في المائة و ٢,٦ في المائة، على التوالي، فيما بين عامي ١٩٩٥-١٩٨٥، في حين أنه في تلك الفترة نفسها تمكّن عدد من بلدان المنطقة من تحقيق معدل لنمو القيمة المضافة من الصناعة التحويلية جاوز ٥ في المائة سنويًا. بيد أن تسعة من بلدان المنطقة شهدت معدلات سلبية لنمو القيمة المضافة من الصناعة التحويلية، وكان هذا الاتجاه واضحًا بصفة خاصة في حالة البلدان التي لم تندمج في الاقتصاد العالمي.

الجدول أولاً - ١ النمو السنوي المتوسط للقيمة المضافة من الصناعة
التحويلية، حسب المنطقة، ١٩٩٥-١٩٨٥

(التغير بالنسبة المئوية بأسعار عام ١٩٩٠ الثابتة، ما لم يذكر خلاف ذلك)

المنطقة	الصناعة التحويلية الإجمالي	الناتج المحلي (بدولارات الولايات المتحدة الثابتة حسب عام ١٩٩٠)	القيمة المضافة من الصناعة التحويلية	القيمة المضافة من الناتج المحلي	نصيب الفرد من القيمة المضافة من الناتج المحلي الإجمالي
أفريقيا	٠,٩	٦٧	٢,٢	٦٣٠	٦٣٠
أمريكا اللاتينية	١,٦	٥٩١	٢,٦	٢٨٦٣	٢٨٦٣
غرب آسيا	٣,٨	٤٩٥	١,٨	٣١٨٠	٣١٨٠
جنوب وشرق آسيا	٩,٢	٢٣٦	٦,٩	٨٣٤	٨٣٤
جميع البلدان النامية	٥,٨	٢٥٨	٤,٥	١١٠٩	١١٠٩
أقل البلدان نمواً	٠,٦	٢٩	١,٠	٣٣٤	٣٣٤

المصدر: قاعدة بيانات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو).

١٠ - وفي غرب آسيا، بلغ المعدل السنوي المتوسط لنمو القيمة المضافة من الصناعة التحويلية في الفترة من عام ١٩٨٥ إلى عام ١٩٩٥، ٣,٨ في المائة. وسجلت الكويت أسرع معدل للنمو، حيث بلغ ١٤,٧ في المائة سنوياً. أما عمان والمملكة العربية السعودية والبحرين وتركيا فقد سجلت معدلات لنمو القيمة المضافة من الصناعة التحويلية تجاوزت ٥ في المائة سنوياً.

١١ - وعلى الرغم من ضآلة المعدل المتوسط لنمو القيمة المضافة من الصناعة التحويلية في أفريقيا، الذي بلغ ٠,٩ في المائة خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٨٥، بُرِزَتْ عدّة بلدان في المنطقة بمعدلات باهرة لنمو القيمة المضافة من الصناعة التحويلية. فقد سجلت أوغندا معدلاً سنوياً متوسطاً لنمو القيمة المضافة من الصناعة التحويلية قدره ١٠,٣ في المائة، وتلتها في ذلك سوازيلاند بمعدل قدره ٩,٥ في المائة، ثم ليسوتو بمعدل قدره ٨,٦ في المائة، وبوتريانا ٨,٤ في المائة، وغينيا ٧,٥ في المائة، وموريشيوس ٧,٣ في المائة. بيد أن خمسة عشر بلداً من بلدان المنطقة شهدت معدلات سلبية للنمو، مما خفض المتوسط الإقليمي إلى أقل من ١ في المائة.

١٢ - ومن هذا يتضح أن النمو الصناعي العالمي كان عملية غير منتظمة. فقد اتسعت التفاوتات بين البلدان من داخل المناطق. وفي حالة أفريقيا، التي تضم العدد الأكبر من البلدان التي دخلت متأخرة عملية التصنيع، لم يتحقق بعد تأثير ملموس لعملية فتح الأسواق الدولية للمال والسلع الأساسية على معدل تقدم التنمية الصناعية. ويُزعم أن أسرع البلدان نمواً هي التي تمكنت من تصنيع نفسها عن طريق اكتساب ميزة نسبية من الصادرات المصنوعة إلى حد أصبحت معه تلك الصادرات هي المحرك للنمو^(١). وهذا النمط من أنماط النمو، الذي يتميز بتزايد حصة القيمة المضافة من الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع نسبة الصادرات المصنوعة من مجموعة الصادرات، يميز المرحلة الأولى لأندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي. وقد انتفع بعض البلدان في المناطق النامية من عملية العولمة أكثر من البلدان الأخرى بكثير. والتحدي الماثل أمام العقد التالي هو تحقيق درجة ما من التكامل العالمي من حيث الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر.

١٣ - أما أقل البلدان نمواً فهي في موقف سيء جداً، إذ لا يتجاوز نصيب الفرد فيها من القيمة المضافة من الصناعة التحويلية ٢٩ دولاراً. وفي عدد من تلك البلدان، لا يزال انخفاض مستويات الطلب الناتج عن نقص القوة الشرائية يشكل قيداً على النمو الصناعي. وفي حين أن أقل البلدان نمواً سجلت كمجموعه معدلاً متوسطاً سنوياً لنمو الناتج المحلي الإجمالي لا يتجاوز ١ في المائة ومعدلاً لنمو القيمة المضافة من الصناعة التحويلية يقل عن ١ في المائة فيما بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٥ سجل بعض فرادى تلك البلدان أداءً أفضل من ذلك بكثير. فقد حقق أربعة من تلك البلدان معدلات نمو بلغت خاتمة العشرات، بينما سجلت خمسة بلدان غيرها معدلات لنمو القيمة المضافة فاقت ٥ في المائة. ومع إظهار عدد من أقل البلدان نمواً

(١) منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، علومة الصناعة: آثارها على البلدان النامية فيما بعد عام ٢٠٠٠، كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٦.

لقدرته على النمو بل وعلى سبق بعض البلدان الأخرى في هذا المضمار، زادت انتاجية عوامل الإنتاج في التسعينات وارتفع نسبياً عائد الاستثمار. وتهيمن صناعات تجهيز المنتجات الزراعية، وبخاصة صناعات الأغذية والمنسوجات، على الهيكل الصناعي في أقل البلدان نمواً في كل من أفريقيا وآسيا. وكان أداء الصادرات المصنوعة مبهراً بصفة خاصة في مجالات الملبوسات والمنتجات ذات الصلة بالزراعة، وخصوصاً الأسماك، في بعض أقل البلدان نمواً في أفريقيا. بيد أن الواقع الصعب هو أن نمو الصناعة التحويلية في أقل البلدان نمواً لا يزال محصوراً في عدد ضئيل من البلدان.

١٤ - وعلى الرغم من ارتفاع درجة التطور والتقدم التقني في عدد من أنشطة الصناعة التحويلية في العالم، لا يزال انخفاض تكاليف الأجور المحدد الرئيسي للقدرة التنافسية في مجال الإنتاج بالجملة للسلع الموحدة قياسياً. ومن ثم يمكن لأقل البلدان نمواً أن تستفيد في البداية من ميزة انخفاض تكاليف الأجور التي تتمتع بها مع استمرار حركة نقل العمليات ذات الكثافة في الأيدي العاملة إلى المواقع الرخيصة التكلفة. وقد أظهرت التجربة في السنوات الأخيرة أن من يفتتن بهذه الفرصة من أقل البلدان نمواً عن طريق إيجاد بيئة تمكينية سيكون من كبار الفائزين على صعيد النمو الصناعي العالمي.

جيم - دور سياسات واستراتيجيات التنمية الصناعية

١٥ - وما فتئ دور سياسة التنمية الصناعية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، والتي تتصدرها الاستثمارات الخاصة وتعد مفتوحة وقائمة على الأسواق، موضوع مناقشة مكثفة منذ منتصف الثمانينات. وقد أدت الانحيازات في هذه المناقشة، في بعض الأحيان، إلى صرف الانتظار عن المسائل الهامة بالنسبة للاحتمالات الإنمائية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

١٦ - وفي الوقت الذي تهتم فيه التنمية الصناعية بنمو الانتاجية وتعبئة الموارد المستدامة وبناء القدرات وتقديم التكنولوجيا، فإن غالبية الجدل السياسي بالعقد الماضي قد ركز على إلغاء التدابير القصيرة الأجل التي من شأنها أن تشجع التماس الإيجارات من خلال الإعاثات المالية ومراقبة الواردات وتخفيض الائتمانات وما إلى ذلك. ومن خلال إدراج نظم فاسدة للحوافز وتحصين المصالح المكتسبة، كانت سياسات الاستعاضة عن الواردات والنظر إلى الداخل مسؤولة، إلى حد كبير، عن تشجيع التماس الإيجارات على حساب مكاسب الكفاءة والقدرة التنافسية. ورغم أن هذه السياسات قد اضطاعت بدور هام في بناء الهيكل الأساسية والقدرات الصناعية الالزامية لنجاح التصنيف ذي الوجهة التصديرية في اقتصادات اليوم النامية التي تمر بمرحلة انتقالية، التي تعد أكثر افتتاحاً والتي تقوم على الأسواق، فإنه ينظر إليها بصفة عامة باعتبارها قد تعطلت واستنفذت دورة حياتها.

١٧ - ومع هذا، فإن السياسات والاستراتيجيات الصناعية تضطلع، في نفس الوقت، بدور إنمائي رئيسي في تناول حالات الفشل السوقية العديدة التي ترجع إلى نقص الأسواق أو إلى أن الأسواق لم تكن حسنة النمو أو إلى عدم وجود أسواق - وخاصة ما يتعلق منها برؤوس الأموال والتكنولوجيات. وتركز التنمية

الصناعية بشكل أساسي على الحياة البطيئة والطويلة الأجل والمترادفة للمهارات والقدرات التكنولوجية والتنظيمية والإدارية اللازمة لبلوغ المستويات العالمية في ميدان انتاج السلع والخدمات. وهذا يتضمن تحولات معقدة على صعيد الاقتصادات الجزئية والمؤسسات، وليس بوسع الأسواق وحدها أن تنجذب هذه التحولات، لو تركت بمفردها، حتى وإن توفرت العوامل الأساسية السليمة المتصلة بالاقتصادات الكلية. والنجاح في تلك المهمة المضطربة بالتحديات، والتي تتصل بالتنمية الصناعية، لا يتطلب بالتالي مجرد ملء الثغرات بين سائر السياسات في مجالات من قبيل الاقتصادات الكلية والتعليم والتنمية المؤسسية والمسائل البيئية والإقليمية والاجتماعية بأسلوب مخصوص. وهذه السياسات بحاجة إلى الإدماج مع سياسات إنمائية صناعية محددة مع التسليم، بشكل واضح، بأن هذه المجموعات السياسية المختلفة لا تحل إحداها محل الأخرى بل إن بعضها يكمل البعض الآخر.

١٨ - وقد يؤدي إغفال هذه الحقائق المتصلة بالسياسات إلى مشاكل خطيرة في مجال الاضطلاع باستقرار اقتصادي كلي أو ببرامج إصلاحية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وبافتراض سرعة الاستجابات السوقية للتغيرات في نظام الحواجز بأسواق التي لم تتطور تطوراً جيداً في أغلب الأحيان، يلاحظ أن النجاح المتوقع لهذه البرامج كثيراً ما يتسم بالغمالة، مما يؤدي إلى تحريرات باهظة التكلفة وإلى عدم فعالية تنفيذ السياسات.

دال - قابلية التجارب السياسية للتكرار

١٩ - تبرز التجربة الأخيرة درسين عامتين رئيسيين يتصلان بقابلية تكرار التجارب السياسية فيما بين البلدان والمناطق، وكلاهما يتعلق بالأبعاد المتعددة للتنمية:

قد يكون اللحاق عن طريق القفز ممكناً من وقت لآخر في مجالات بعينها، ولكنه لا يصلح كوصفة عامة، إلا إذا كانت نتيجته ارتدادات وصدمات مؤلمة في التوقعات. وقد يختصر إلى حد ما الوقت المستغرق من أجل بلوغ تقدم اقتصادي واجتماعي ملموس بواسطة إكمال الجهد المحلي بدروس في مجال السياسة مأخوذة عن تجارب بلدان أخرى، ولكنه ليس هناك طرق مختصرة أو إصلاحات سريعة.

وتفقات التجارب ليست في اتجاه واحد، ولكنها تتحرك في جميع الاتجاهات: من الشمال للجنوب، ومن الجنوب للشمال، ومن الشرق للغرب، ومن الغرب للشرق. ومع ظهور العولمة، أصبح التعليم في مجال رسم السياسات يعتمد بشكل متزايد على مجمع عالمي من التجارب تقاسمها جميع البلدان، وتحتاج إلى الاعتماد عليها. ورغم أن هذا المجمع يشكل منفعة دولية عامة، فإن الاقتصادات النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية تتعرض للإعاقة بسبب عدم التمايز والتواضع في سوق المعلومات، مما يؤدي إلى عدم استواء ميدان النشاط العالمي.

٢٠ - وأثبتت التجربة الأخيرة كذلك أن تشجيع الأسواق التنافسية ليس بالبساطة كما هو معتقد تقليدياً. والانتقال إلى الاقتصاد المفتوح يتطلب إزالة القيود والخصوصية، ولكن هذين العاملين لا يكفيان على الإطلاق لتحقيق اقتصاد نشط يقوم على السوق. ومن اللازم أن يتتوفر أيضاً تصور واضح لكيفية تناول الأسواق السيئة الأداء، والعلاقات القائمة بين الأسواق والمؤسسات ودوائر الدولة، إلى جانب هيكل الحواجز التي تنظم تنفيذ السياسات العامة. وهناك بعض الخطوات التي ينبغي اتخاذها قبل التسليم بمثل هذا الفهم.

هاء - نحو سيناريو جديد

٢١ - تؤدي الدروس المستوعبة من تجربة التنمية بالعقود التالية الماضية والبيئة الاقتصادية العالمية المتغيرة إلى تهيئة فهم جديد لدور إمكانية وتكرار السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الصناعية في عملية التنمية الصناعية. وهذا يتعرض للتأثير بفعل أربع قضايا رئيسية، وستناقش هذه القضايا بالتفصيل في الفروع التالية:

- التقاء السياسات:
- القواعد والمعايير العالمية:
- تقلب التدفقات الرأسمالية الدولية:
- الاستجابات المحلية.

التقاء السياسات

٢٢ - أدت العولمة إلى جعل قضية التقاء السياسات والمؤسسات على الصعيد الدولي تتتصدر البرنامج الاقتصادي العالمي، مما أفضى إلى انتشار لا مفر منه للمعايير والممارسات العالمية - إلى جانب ما يترتب على ذلك من عواقب اقتصادية واجتماعية وبيئية. وما يدل على نطاق هذا الاتجاه ما قامت به ١٠٩ من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بالشروع في برامج إصلاحية سوقية كبيرة منذ عام ١٩٨٠ - وهناك ٧٥ بلداً منذ عام ١٩٨٩. وفي نفس الوقت، يلاحظ أن ٤٠ بلداً من بين أعضاء منظمة التجارة العالمية، البالغ عددهم ١٣١، من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في حين أن ثمة ٢٨ بلداً آخر، منها تايوان المقاطعة الصينية، والاتحاد الروسي، تحاول الدخول بشروط خاصة.

٢٣ - وعلى الرغم من هذه الضغوط المؤدية إلى التقاء السياسات، فإنه لا تزال هناك مسألة رئيسية تتمثل في مدى إمكانية تنفيذ قواعد أفضل الممارسات، على نحو موحد وسريع وعديم التكلفة، من قبل كافة البلدان، بصرف النظر عما يتعلق بها من المراحل الإنمائية والظروف الوطنية. وثمة أهمية خاصة لهذه المسألة في ضوء تزايد التباين لدى العالم النامي في العقود الأخيرة، مما أدى إلى وجود تحديات سياسية متعددة، وهذه التحديات ستتحدد نطاق محاكاة حالات نجاح التنمية عبر الحدود. والجدول الأول - ٢، الذي يقسم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى أربع فئات وفقاً لاختلاف مراحل التنمية، يبين تنوع هذه التحديات المتعلقة بالسياسة.

الجدول الأول - ٢ تحدّيات السياسات المتعلقة بالتنمية الصناعية
والتي تواجه مختلف فئات البلدان

فئة البلدان	التحديات الرئيسية في مجال السياسات
الاقتصادات المفتوحة مؤخرًا ^(٦)	الجمع بين الدمج العالمي المتزايد للاقتصاد وتهيئة واستدامة القدرة التنافسية لدى قطاع التصنيع
الاقتصادات حديثة العهد بالتصنيع	تجديد قدرة التصنيف التنافسية، ومقابلة المعدات الهاابطة لعوائد الاستثمار من خلال زيادة الكفاءة
الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية	إعادة تحديد دور الدولة، وإقامة نظام سوقي، وإعادة تشكيل هيكل الصناعة، وتحديث نظم الإدارة، وسد ثغرات التكيف الهيكلي الكبيرة
أقل البلدان نموا	تشجيع الإصلاحات الرامية إلى تعزيز استجابات الإمدادات المحلية من خلال تغيير الهياكل وتجميع الموارد وتهيئة قدرات مؤسسية ونظم حواجز مناسبة

(أ) بلدان كانت تأخذ في الماضي باستراتيجيات تصنيع ذات وجهة داخلية، من قبيل الأرجنتين والبرازيل والهند.

القواعد والمعايير العالمية

٤ - تؤدي عملية العولمة أيضاً إلى بروز معايير عالمية، سواء بشكل مباشر من خلال التفاعلات مع أسواق ومؤسسات العالم، أو بشكل غير مباشر عن طريق توسيع وتعزيز عمليات التكامل الإقليمي. وعلى نحو محدد، يفضي التعرض المتزايد للتنافس الدولي إلى زيادة تأثير السياسات الوطنية بالبيئة الخارجية والإمعان في دفع هذه السياسات نحو الامتثال للقواعد الدولية. وفي حالات كثيرة، تطالب النظم الوطنية بالتكيف مع البروتوكولات والاتفاقيات الدولية والاتفاقات الطوعية في مجموعة متزايدة من المجالات التي تشمل الحكم والبيئة والتجارة والمالية والاستثمار والعمل والمعايير التقنية، مما هو وارد في الإطار الأول - ١.

٥ - وفي المحافل الدولية، يجري الحكم بشكل متزايد على نوعية المؤسسات السياسية والاجتماعية والتجارية، التي يستند إليها النشاط الاقتصادي، وفقاً لمدى التزامها بهذه القواعد. وقد يلاحظ أيضاً في هذا الصدد أن المعايير الطوعية تتجه نحو الاتساع بالطابع الإلزامي بمرور الوقت. فمعايير المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس ليست إلزامية، ولكنها تمثل شروطاً فعلية للدخول في كثير من أسواق البلدان المتقدمة النمو.

٦ - وثمة حاجة إلى نظم للقواعد والحواجز المحلية، تتسم بحسن التكيف والحداثة والفعالية، من أجل الاستجابة بشكل موافٍ لهذه التحدّيات. والتواءم مع التغير العالمي يتطلب إصلاحاً هيكلياً وإدارياً بالكثير من مجالات الإدارة العامة من خلال الاستثمار الكبير على صعيد السكان واكتساب المعارف. وقد تقلل تكاليف التكيف الناجمة عن ذلك عن طريق السعي لحلول مشتركة لمشاكل السياسات التي لا تستطيع الحكومات أن تحلها بمفردها، في مجال حماية البيئة أو تنظيم الأسواق المالية العالمية على سبيل المثال.

الإطار الأول - ١
أمثلة من العهود العالمية الملزمة والطوعية في ميادين التجارة والاستثمار والمعايير
التقنية والبيئة والمالية

التجارة والاستثمار والمعايير التقنية
اتفاقات منظمة التجارة العالمية بشأن تدابير الاستثمار المتعلقة بالتجارة، والجوانب المتعلقة بالتجارة لحقوق الملكية الفكرية، والاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات، ومكافحة الاغراق، والعوائق التقنية للتجارة، وقواعد المنشأ، والشراء الحكومي
الاتفاق المتعدد الأطراف بشأن الاستثمار لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
المعيار ٩٠٠٠ لدى المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس
البيئة
بروتوكول مونتريال (مركبات الكلوروفلوروكربون)
بروتوكول كيوتو (آثار الدفيئة)
اتفاقية بازل (النفايات الخطرة)
المعيار ١٤٠٠٠ لدى المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس
المبادئ التوجيهية الطوعية لدى البنك الدولي
المبادئ التوجيهية الطوعية للصناعة الكيميائية (الرعاية المسؤولة)
خطة الإدارة الايكولوجية ومراجعة الحسابات لدى الاتحاد الأوروبي
المالية وإدارة شؤون الشركات
نظام الإشراف المتعدد الأطراف على النظم المالية والإشرافية والتنظيمية الوطنية، التي تشمل الأعمال المصرافية والأوراق المالية
المعيار الخاص لتعيم البيانات، ومدونة الممارسات السليمة المتعلقة بالشفافية المالية، ومدونة الممارسات السليمة المتعلقة بالسياسة المالية والقدرة التي وضعها صندوق النقد الدولي
الأنظمة والمعايير الاحتياطية
معايير رصد كفاية سيولة العملات الأجنبية
المبادئ الأساسية الرئيسية المتعلقة بالإشراف المصرفي الفعال
المعايير والمبادئ التوجيهية المتعلقة بإدارة شؤون الشركات
المعايير الدولية لممارسات المحاسبة والإفصاح عن المعلومات ومراجعة الحسابات في قطاع الشركات

تقلب التدفقات الرأسمالية الدولية

٢٧ - أثارت الأزمة المالية بشرق آسيا في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨ عدداً من التساؤلات الجديدة بشأن عملية التنمية الاقتصادية والصناعية، بوصفها مجموعة من البلدان التي اجتازت مرحلة للتنمية السريعة طوال عقود، كما كثُر ضرب المثل بها لبقية العالم النامي، وفجأة أصبحت هذه البلدان تعاني من نكسة حادة. وفي الوقت الذي يوجد فيه تواافق كبير في الآراء يتمثل في عزو هذه الأحداث إلى تشكيلة من البواعث الداخلية والخارجية، فإنه لا يمكن أيضاً إنكار أن تقلب التدفقات الرأسمالية الدولية قد اضططع بدور هام في تفجير هذه الأزمة. وكان ثمة هبوط حاد في قيمة عدد كبير من العملات، وذلك من جراء حدوث تحول مفاجئ في الاتجاهات السوقية واندفاعات المضاربين نحو العملات المحلية بالمنطقة، وتزايد ذلك بتأثير العدوى، حيث انتقل تركيز هذه الاندفاعات من بلد لآخر. وهذا قد أدى بدوره إلى زيادة تكلفة المدخلات المستوردة وخدمة ديون الشركات الخارجية، مما زج بالكثير من المشاريع الصناعية المحلية إلى هاوية الإفلاس.

٢٨ - والمشكلة في هذا الصدد لا تقتصر على مجرد مبلغ رأس المال العالمي المتجلو المعنى - الذي ينافس ٣٠ تريليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ويتضمن قروضاً مصرفيّة وأصدارات أوراق مالية ومشتقّات تباع في أسواق رأس المال خارجها، مع تجاوز الحسابات المتداولة بأسوق القطع الأجنبي في اليوم الواحد كافة احتياطيات القطع الأجنبي بالعالم في أحياناً كثيرة. وثمة قلق أساسي بشأن تركيب التحركات الرأسمالية العالمية. وقد تعرضت هذه التحركات لانعكاس كامل في الاتجاه خلال العقود الثلاثة الماضية. ففي أوائل السبعينيات، اتجهت تسعة دولارات من بين كل عشرة دولارات متداولة في أسواق القطع الأجنبي بالعالم نحو تمويل التجارة والاستثمار الطويل الأجل، بينما اتجهت البقية نحو التحركات الرأسمالية القصيرة الأجل. وبحلول منتصف التسعينيات، كانت النسبة القائمة عكس ذلك تماماً.

٢٩ - وتصحب هذه الخصائص السوقية تصرفات شبه جماعية، ومخاطر افتراضية، وتعرضات لحالات ذعر مالي وردود فعل مغالي فيها أيضاً، إلى جانب عدم تقدير المخاطر بشكل مناسب. ويتمثل الأثر المشترك لكل هذه العوامل في زيادة التقلبات التي تفضي أحياناً إلى حدوث تأرجحات عنيفة في اتجاهات السوق ووقوع أزمات اقتصادية تؤدي إلى آثار غير متماثلة على الإطلاق. وتعرض البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بوجه خاص، لهذه التغيرات المفاجئة في الأسواق، مما يتلوّن إلى حد خطير ما تبذله من جهود لتحقيق الاستقرار والإصلاح الاقتصادي والعدالة الاجتماعية. وتؤدي السوق الرأسمالية الدولية، في قالبها الحالي، إلى جعل المخاطرة الخاصة للاستثمار في بلد ما دون مستوى المخاطرة الاجتماعية. وهذا هو الحال، بصفة محددة، فيما يتصل بالتدفقات الرأسمالية المضاربة القصيرة الأجل. ورغم ضرورتها بالنسبة للائتمانات التجارية، فإنها لا تحقق أي فائدة أساسية من فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر، من قبيل المهارات الإدارية والتنظيمية، والخبرة التقنية، وتنمية الموارد، والوصول إلى الأسواق.

٣٠ - ومن جراء ذلك، أصبحت البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أكثر عرضة للتقلبات التدفقات الرأسمالية الدولية. وهبطت إصدارات السندات والتزامات القروض المقدمة لشرق آسيا

وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية بأكثر من النصف في الربع الأخير من عام ١٩٩٧ وحده. وبلغ الفرق بين التدفقات المالية الداخلة والخارجية فيما يتصل ببلدان شرقي آسيا بالفترة من عام ١٩٩٦ حتى الربع الأول من عام ١٩٩٨ أكثر من ١١ في المائة من ناتج هذه البلدان المحلي الإجمالي المشترك، في حين أن الفرق في أمريكا اللاتينية (البرازيل والأرجنتين والمكسيك) فيما بين التدفقات الداخلة في عام ١٩٨١ والتدفقات الخارجية في عام ١٩٨٣، ٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

٣١ - ومن بواعث القلق الأخرى، انعدام التناسب بين حجم المستثمرين (صناديق المعاشات وصناديق الحماية، ومؤسسات الضمان والمصارف) وحجم الاقتصادات المحلية المستقبلة. وقد يعني تكيف الحواجز الهامشي على يد المستثمرين حدثاً كبيراً بالنسبة للبلد المضييف. وبالتالي، فقد أوضح تقرير آخر لمصرف التسويات الدولية أن قيام المستثمرين المؤسسين من البلدان المتقدمة النمو بنقل ١ في المائة من محوزاتهم السهمية إلى خارج نطاق الأسهم المحلية قد يشكل ما يزيد قليلاً عن ١ في المائة من مجموع رؤوس الأموال بالأسواق في عام ١٩٩٥، بالقياس إلى ٢٧ في المائة في الاقتصادات الآسيوية الجديدة وأكثر من ٦٦ في المائة من أسواق الأسهم بأمريكا اللاتينية^(٢). وليس بوسع أي مبلغ من الاحتياطيات القطع الأجنبي والتكيف الدقيق أن يقابل الأثر التعميمي لهذه التحركات الرأسمالية المضاربة بالبلدان النامية أو البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

الاستجابات المحلية

٣٢ - وثمة تنوع وتعقد في آثار العولمة على التنمية الاقتصادية والصناعية، وذلك على الصعيدين الوطني والمحلي. وكثيراً ما يتخذ مدирى الشركات عبر الوطنية قرارات تؤثر بشكل بارز على المناطق المحلية عند قيامهم بمشاريع استثمارية في البلدان النامية أو البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وينبغي أن تصبح مسألة تقليل الضغوط التي تتحملها التنمية الوطنية والمحليّة، إلى أدنى حد، وزيادة المنافع المحتملة من التدويل المستمر للإنتاج، إلى أقصى حد، بمثابة الأولوية الرئيسية للسياسات والاستراتيجيات الإنمائية الصناعية الوطنية.

٣٣ - وعند الاستجابة للضغوط المتولدة من تعرّض الصناعة المحلية بشكل متزايد للمنافسة المطردة داخل البلد وخارجها، يجب أن تركز هذه السياسات والاستراتيجيات، بصفة خاصة، على إنشاء هيكل أساسي يؤدي إلى نشر:

- أفضل الممارسات في المجالات المشاريعية والإدارية والتقنية؛
- آليات تتسم باللامركزية والمرنة والفعالية لتشجيع المشاريع الصناعية الجديدة؛
- تدابير لتعجيل الاستجابات لاحتياجات السوقية.

(٢) مصرف التسويات الدولية، التقرير السنوي الثامن والستون، بازل ١٩٩٨.

٣٤ - وثمة آلية هامة لتحقيق هذا النشر تمثل في تشجيع التكتلات المكانية، التي قد تساعد في دفع التنمية الصناعية المحلية قديماً إلى الأمام من خلال تجميع المهارات وتهيئة أسواق ذات كفاءة للمدخلات والخدمات المتصلة بالصناعة المعنية، وتركيز المعارف والمعلومات التقنية والسوقية ذات الصلة. وهذه التكتلات التنافسية، التي تشمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بل والمشاريع الصغيرة جداً، كثيراً ما تشكل العمود الفقري للنظم الصناعية المحلية، سواءً في الأنشطة المتقدمة أو في الصناعات التقليدية مثل الملبوسات والمنسوجات والأحذية والخزافة والنحارة. ويتضمن الفصل الثاني بمزيد من التفصيل مناقشة لأهميتها بوصفها وسيلة للاضطلاع بأنشطة لتوليد الدخل وكفالة معيشة قابلة للاستدامة في المناطق الريفية والمحرومة.

٣٥ - وحيث أن الروابط الاقتصادية والإقليمية والدولية تتعرض للتأثر على نحو متزايد بتحرير التجارة وأطراد تنقل عوامل الانتاج عبر الحدود، فإنه ينبغي أيضاً لسياسات التنمية الصناعية الوطنية أن تسعى إلى تشجيع المؤسسات دون الإقليمية التي ترمي إلى موازنة التعاون والمنافسة فيما بين المؤسسات، وتهيئة بيئه مواتية لتنمية المشاريع. ومن الأمثلة الطيبة، في هذا الصدد، مثلثات النمو في جنوب شرق آسيا، التي تتألف من التكتلات الموجودة عبر الحدود للصناعة التحويلية والمهارات والقدرات المتصلة بالخدمات والتكنولوجيات. وتتضمن البلدان المتقدمة النمو أيضاً أمثلة كثيرة، من قبيل دمج الصناعة الكندية مع مناطق التصنيع بالولايات المتحدة، ومثلت التصنيع المكون من منطقة الرور في ألمانيا وشمال فرنسا وبلجيكا.

٣٦ - وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لسياسات واستراتيجيات التنمية الصناعية الوطنية أن تسعى إلى استغلال معين بالقدرة التنافسية الناشئة عن أنماط التخصصات المحلية ذات الجذور التاريخية والثقافية والتقليدية، إلى جانب الأنماط القائمة على الاختلافات الطبيعية في المواد والانتاجية. ومن الأمثلة الصادقة لذلك، التنمية المحلية المنبثقة عن مناطق الحرف التقليدية، التي تتولى تجميع المهارات في الانتاج الحر في المجتمعات العرقية والمعزولة طيلة قرون عديدة. وهذه المهارات تنتقل داخل الأسر والمجتمعات المحلية من جيل إلى جيل في إطار مناطق جغرافية محددة. وثمة تكييف لأنماط التصميمات التقليدية والخصوصية ونماذج الألوان ومفاهيم النوعيات وفق التفضيلات الاستهلاكية الحديثة، دون مساس بالهوية الثقافية. وينتج عن ذلك منتجات غنية على نحو فريد من حيث القالب والتصميم كثيراً ما يكون لها رواج في الأسواق الثرية إلى جانب اتسامها بإمكانات تصديرية كبيرة.

٣٧ - والروابط المباشرة المطردة بين المناطق المحلية والسوق العالمية تشكل أيضاً قوى كبيرة لزيادة اللامركزية في مجال صنع القرار، حيث تضغط على نحو مطرد على النظم ذات الإدارة المركزية من القمة إلى القاعدة لنقل سلطة اتخاذ القرار من المستوى الوطني إلى مستوى المقاطعات والحكومات المحلية والمجتمعات. وعلاوة على هذا، فإن السياسات الوطنية وعمليات إزالة المركزية الإدارية كثيرة ما تفشل في حل المشاكل الإنمائية المحلية، مما يفضي إلى زيادة السلطة المفوضة للحكومات والمجتمعات المحلية والإقليمية داخل البلدان.

٣٨ - ومع هذا، فإن تزايد اللامركزية في مجال سلطة صنع القرار من شأنه أن يولد تهديدات باطراد التفاوتات الإقليمية. أما المناطق الطرفية، التي تواجه قيودا إنسانية أكثر إزامية نسبيا، فتحتاج إلى مؤسسات لمساعدتها في تحقيق إمكاناتها الإنتاجية. وسوف يتطلب إنشاء هذه المؤسسات بدوره هيكل أساسية داعمة وخدمات للمنتجين حسب الطلب، مما لا توفره السوق في أغلب الأحيان. ويجب أيضا أن يكون تصحيح أوجه القصور السوقية هذه هدفا رئيسيا من أهداف سياسات التنمية الصناعية المحلية.

وأو - خاتمة: المضاهاة بين الإدارة السليمة المحلية والعالمية

٣٩ - أدى نظام الإدارة العالمية، الذي أعقب الحرب، إلى إدخال تحسيينات لا مثيل لها في مستويات المعيشة. ومع هذا، فإن هذا النظام يواجه في السنوات الأخيرة عددا من التحديات المتزايدة الخطورة، والتي يتصل كثير منها بتزايد التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد العالمي. وكما هو الحال فيما يتصل بنظم الإدارة المحلية، يلزم الإدارة العالمية على نحو فعال أن تكون مستندة إلى قاعدة من القيم المشتركة والرؤية العامة والجهود الجماعية. وينبغي أيضا لهذه الإدارة أن تسمح بالتنوع، وأن تعتمد على الشفافية والمساءلة والمساواة. ومن الواجب على الجهات النشطة في نظام الإدارة العالمية أن تجمع المعلومات والمعارف والمهارات وأن تقاسم السياسات والممارسات المتعلقة بالقضايا ذات الأهمية المشتركة من خلال البروتوكولات والاتفاقيات والاتفاقيات غير الرسمية والشراكات وشبكات المؤسسات.

٤٠ - وينبغي النظر إلى السياسات والاستراتيجيات الوطنية في سياق التفاعل بين الإدارة المحلية والعالمية. ولا يمكن القيام على نحو صحيح بتناول الآثار المحلية البعيدة المدى للعولمة إلا بهذه الطريقة. وتتطلب التغيرات التكنولوجية والاقتصادية والسياسية الأساسية في النظام الدولي الاضطلاع بالمواومة الضرورية في هيكلي توجيه الشؤون الاقتصادية العالمية. ويستدعي النمو الاقتصادي المستدام الذي يصاحبه الاستقرار والإنصاف، في مجتمع عالمي شديد الترابط، القيام بابتكارات مؤسسية لدعم الأسواق بالمعلومات والمعارف فيما يتصل بتجارب السياسات ذات الصلة. وهذه هي القضايا التي ستتعرض للتحليل في بقية هذا التقرير، مع الإشارة إلى تجارب قطرية وإقليمية محددة.

ثانيا - عناصر وضع وتنفيذ السياسات على نحو فعال

ألف - مقدمة

٤١ - إن ثمة موجة لم يسبق لها مثيل من الإصلاحات السياسية تحتاج البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وبالتالي، فإن صانعي القرارات يواجهون تحديا هائلا يتمثل في وضع سياسات تكون أفضل استهدافا وأكثر تركيزا وأشد فعالية. لا من أجل كفالة القدرة التنافسية فحسب، بل أيضا من أجل تحقيق نمو مستدام وتحسين مستويات المعيشة والقضاء على الفقر.

٤٢ - وفتح باب الاقتصادات أمام التنافس الدولي لا يضمن في حد ذاته زيادة القدرة التنافسية لل الاقتصاد المحلي. فحسب أقصى تقدير قد يؤدي هذا ببساطة إزالة المنتجين المحليين من السوق. والإفراط في الاعتماد على الآليات التلقائية والقوة السوقية قد يكون معوقاً لنجاح السياسة، مثله تماماً مثل الإيمان بمعرفة الدولة بكل شيء. وعلاوة على ذلك، فإن فكرة القدرة التنافسية، التي ما فتئت مرتبطة بأسعار قطع حقيقة فعالة، قد أصبحت أكثر فعالية كما أنها قد اكتسبت أبعاداً متعددة. ومن ثم، فإن هناك مجموعة كبيرة من القضايا التي كانت تعد في الماضي محلية أو غير اقتصادية الطابع، بصفة أساسية، ولكنها تعتبر اليوم ذات تأثير على تزايد القدرة التنافسية. وهذه تتضمن الحوافز الاستثمارية، وضرائب الشركات، ومعايير التقنيات والسلع، ونظم الضمان الجماعي وأسواق العمل، والرقابات البيئية، وشتى تقاليد قوانين الملكية التجارية والثقافية وإدارة شؤون الشركات.

٤٣ - ومع هذا، فلا يزال المحدد الأساسي للقدرة التنافسية الصناعية متمثلاً في نمو الانتاجية، كما أن هذه القدرة التنافسية المتزايدة في مجال التصنيع تعتمد بشكل أساسي على تحسين عوامل الانتاج المحلية. والكثير من هذه العوامل - الاستثمار في المنشآت والمعدات، والتعليم والتدريب، والمعارف، والهيكل الأساسية - يمكن أن يتأثر بالسياسة المحلية، مع حدوث آثار إيجابية أو سلبية. ومن الممكن أن توجه السياسات، بدورها، نحو ثلاثة صعد اقتصادية مستقلة - الصعيد الشامل للصناعة بأسرها، والصعيد دون القطاعي، وصعيد المشاريع.

باء - السياسات الشاملة للصناعة بكاملها

إدارة شؤون الصناعة

٤٤ - تعتمد التنمية الناجحة للصناعة، أولاً وقبل كل شيء، على الإدارة الكفاءة المسؤولة داخل إطار سياسي يتسم بالشفافية والقابلية للتبني - أي أنها تعتمد بعبارة أخرى على حسن إدارة شؤون الصناعة. وتتضمن العوامل التي تؤثر على إدارة شؤون الصناعة المتغيرات الاقتصادية الكلية، مثل الإدارة ذات الكفاءة لميزان المدفوعات والدين العام والخاص واستقرار العملة، كما أنها تشمل الوسائل السوقية لإدارة الشؤون، من قبيل الوصول السريع والميسر للبيانات والإحصاءات الموثوقة الخاصة بالصناعة، إلى جانب وجود قوة عمل حسنة التدريب وذات أهلية تقنية، فضلاً عن توفر إدارة قائمة على المشاركة للتنمية الصناعية من خلال بناء توافق في الآراء فيما بين كافة الجهات الفاعلة المعنية على الصعيدين الاقتصادي والسياسي.

٤٥ - وإدارة الشؤون تعني، أساساً، طريقة ممارسة السلطة. وقد أصبح هذا المصطلح متداولاً، في أول الأمر، عند الإشارة إلى السيادة، ومن ثم، طريقة ممارسة الحكومات الوطنية للسلطة، ومع هذا، فإنه قد تعرض للتوضيح والفصل، كما هو الحال في "إدارة شؤون الشركات". وعلاوة على ذلك، فقد أدى انتشار الحكومات القائمة على المشاركة والاقتصادات السوقية في كافة أنحاء العالم النامي والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية إلى توسيع نطاق فئات الأطراف المؤثرة المعنية في مجال ممارسة السلطة.

٤٦ - ومن ثم، فإن مصطلح "إدارة شؤون الصناعة" أسلوب ممارسة المجموعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي تشارك على نحو مباشر أو غير مباشر في التنمية الصناعية، لسلطتها أو لتفوذها. ويوجد في الوقت الراهن توافق واسع النطاق في الآراء فيما بين المجتمع الإنمائي، وهذا يتضمن أن إدارة الشؤون بشكل سليم تميز بالمشاركة والشفافية والمسؤولية وسيادة القانون والفعالية والمساواة. وعند السعي لتشجيع إدارة الشؤون على نحو سليم، بوصفها وسيلة من وسائل السياسة الصناعية، يلاحظ أن الأمر يتعلق بتلك المجموعات القائمة داخل المجتمع والتي تتولى السلطة الصناعية كما أنه يتعلق بالهيكل الأساسي التي تمارس المجموعات السلطة من خلاله. ورغم أن هذا المفهوم يتسم بالاتساع، فإنه يمكن تعريف بعض الحدود ووضعها - كشك من صكوك السياسات - داخل إطار ملموس.

٤٧ - وفي واحد من طرف في المعادلة، توجد تلك المجموعات القائمة داخل المجتمع والتي تمارس السلطة الصناعية - الحكومات والمؤسسات العامة والرابطات المهنية ومؤسسات العمل ومؤسسات البحث وما إلى ذلك. وبغية جعل هذه المجموعات أكثر كفاءة وفعالية، إلى جانب تحقيق الحد الأمثل من تعاونها المحتمل، يمكن اتخاذ تدابير مختلفة، مثل بناء القدرات على الصعيدين الفردي والمؤسسي؛ والتوعية، بوسائل من قبيل حلقات العمل المتصلة بالتجارب المقارنة في مجال السياسة الصناعية أو أثر العولمة على تحرير التجارة؛ فضلاً عن عنصر هام آخر يتمثل في وضع وإنفاذ آليات استشارية دائمة لتشجيع الحوار المستدام المحدد المعالم بشأن صياغة وتنفيذ السياسات فيما بين كافة تلك المجموعات المعنية بالتنمية الصناعية.

٤٨ - وتوجد، من ناحية أخرى، الهياكل الأساسية التي ينبغي إقامتها من أجل مساعدة الفئات المستهدفة في صياغة أفكارها وتحويلها إلى أمر واقع. وهذا سيتضمن عادة إنشاء وصيانة قواعد إحصائية موثوقة وقواعد بيانات أخرى لتشجيع اتخاذ القرار على نحو مستنير وحفز الاستثمارات؛ وتهيئة أمانة لدعم الآلية الاستشارية، وإعادة هيكلة الوزارات والمؤسسات المعنية بالتنمية الصناعية، وتوفير الوصول لمراكز المعلومات الدولية الخاصة بالسياسات والممارسات الصناعية.

سياسة التجارة

٤٩ - يجب أيضاً على الحكومات التي تشجع التنمية الصناعية في اقتصاد آخذ في الانفتاح أن تضع قائمة بتدخلاتها السابقة "نيابة عن الصناعة"، مع إلغاء تشوهات السياسة - من قبيل القيام بإزالة الإعارات الضريبية والمالية التي تعوق مسيرة قوى السوق بشكل ميسير. ولا تزال سياسة التجارة تشكل أهم وسيلة لتحسين القدرة التنافسية على الصعيد الصناعي. وقد أدت الاتجاهات العالمية نحو التحرير، إلى جانب إدخال قواعد عالمية مثل قواعد المنظمة العالمية للتجارة، إلى تشجيع نبذ السياسات المتصلة بالاستعاضة عن الواردات وحماية الصناعة الوليدة، وهي سياسات كانت تحظى بانتشار واسع النطاق فيما بين البلدان النامية. والامتثال لقواعد منظمة التجارة العالمية وإلغاء الحاجز غير الجمركية والتخفيض التدريجي للتعرفيات تشكل الآن معياراً من المعايير، كما أنها تمثل وصفة ناجحة لفتح باب الاقتصاد أمام المنافسة من جانب الواردات، فضلاً عن تقليل الانحيازات السابقة ضد الصادرات. ولكن فتح باب الاقتصاد ينبغي له أن يكون مصحوباً بوسائل دعم سوقي مسموح بها، مثل تلك الوسائل التي توفر تعويضات مؤقتة عند

إعادة هيكلة الصناعة، وذلك بصفة خاصة بالنسبة للبلدان التي لا توجد لديها إلا تجربة محدودة في مجال تنال نظم التجارة في العالم.

تنمية القطاع الخاص

٥٠ - إن نهج الحكومات في تنال تنمية القطاع الخاص له أهمية بالغة بالنسبة لنجاح الصناعة في مجموعها. وما فتئت الحكومات بكافة أنحاء العالم النامي وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تعيد تنظيم نفسها كيما تصبح عوامل حفز وتنوير وتشجيع للتفاعل مع القطاع الخاص، وذلك لهدف نهائي يتمثل في زيادة الناتج الاقتصادي. وفي إطار المشاركة مع القطاع الخاص، توفر الحكومات دعماً للمؤسسات من أجل توليد أسواق عالمية، كما أنها تعمل على تقليل الروتين الحكومي إلى أدنى حد له، مع الاضطلاع في نفس الوقت بكفالة مواتاة التنفيذ لدوائر التجارة والوفاء باحتياجات المستهلكين. وإذا كان هناك اتجاه نحو بلوغ القدرة على المنافسة الدولية، فإنه ينبغي للحكومات، على سبيل المثال، أن تكفل تدفق المعلومات، بما فيها البيانات ذات الصلة المتعلقة بصنع القرار، ونشر الأفكار السليمة والأمثلة البارزة للمشاريع القادرة على المنافسة وممارسات الشركات. كما أن الوكالات الحكومية تحظى عادة بوضع ممتاز فيما يتصل بالاضطلاع بدور حفاز على صعيد تبادل المعلومات مع المؤسسات دون القطاعية، بهدف تفهم نقاط القوة والضعف بكل قطاع فرعي وتقييم موقفها التنافسي الشامل.

٥١ - وفي الكثير من البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات ذات الانتقالية تمر بمرحلة انتقالية، توجد حاجة إلى إقامة آليات استشارية دائمة من أجل ضمان تمكين صانعي القرارات الرئيسيين من كافة المجالات من الاجتماع على نحو منتظم لمناقشة المسائل ذات الأهمية المتباينة والتوصل إلى توافق في الآراء. وعلى الرغم من أن هذه الآليات، من قبيل مجلس القطاع الخاص ومؤسسة القطاع الخاص اللذين أنشئا مؤخراً بأوغندا، تضطلع بتمهيد الطريق لإجراء حوار دائم مع الحكومة، فإنه لا يزال يتبعين القيام بالكثير فيما يتصل بتحويل الأفكار إلى أمر واقع. وما فتئت قضية تنفيذ القرارات، التي يتم التوصل إليها من خلال هذه الآليات، تشكل قضية حاسمة. ويمكن تنال هذه المشكلة عن طريق بناء القدرات وتعزيز المؤسسات في داخل القطاع العام (وزارة الصناعة، مثلاً) وكذلك في القطاع الخاص (الغرفة الصناعية، على سبيل المثال).

البيئة

٥٢ - هناك توافق متزايد في الآراء لدى رسمى السياسات والممارسين وأصحاب المصانع يتمثل في أن السياسة البيئية ينبغي لها، في ضوء تطبيق إصلاحات السياسة الحالية على نحو واسع النطاق، أن ترتكز، لا على نهج تفاعلي يؤدي عادة إلى نظام للقيادة والتحكم، بل على نهج من نهج التنمية المستدامة الفعالة يستهدف حفز الأسواق على العمل لصالح البيئة. وتقوم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بأسلوب متزايد، بالنظر في حواجز قائمة على السوق لحماية البيئة، وذلك لتكميل الأطر التنظيمية البيئية على الأقل.

٥٣ - وقد دأبت الحكومات على السعي لإدارة الموارد والأصول البيئية الشحيحة من خلال استخدام تدابير القيادة والسيطرة والتحكم المباشر في الكميات (التحصيص)، في حين أن السوق تحاول الإضطلاع بذلك عن طريق تحديد الأسعار، مما يوازن بين العرض والطلب. وكلا النظامين له شروط مسبقة مختلفة يتذرع الوفاء بها على نحو كامل. ومن ثم، فإن هناك مبرراً قوياً لتشكيل مزيج صحيح من السياسات لإدارة الموارد البيئية وتحفييف حدة الآثار السلبية التي تصيب البيئة من جراء النشاط الاقتصادي. وبغية التقليل من التلویث، على سبيل المثال، ركزت الحكومات على تحديد معايير فيما يتصل بتصريف الملوثات ونوعية البيئة القائمة. وفي نفس الوقت، قد تعتمد استراتيجيات مُقْنَعة تبرز المكاسب المالية والبيئية المترتبة على اتباع وتشجيع أسلوب للإنتاج يكون أكثر نظافة وأو تكنولوجيات مواتية للبيئة. ومع هذا، فإن الدليل العملي يشير إلى أن هذه المجموعة من مجموعات القيادة والسيطرة التي تتضمن وسائل من وسائل الاقناع ليست كافية دائماً لتناول المشاكل ذات الصلة. والتدابير التنظيمية لا تمنح الجهة الملوثة ميزة اقتصادية، مثل تحفيض تكاليف الانتاج، في حالة تقليل الانبعاثات، في حين أن عرض التكنولوجيات النظيفة لا يكفي في حد ذاته لكفالة اتباعها. وبالتالي، وهناك حاجة إلى نوع ثالث من التدخل في مزيج السياسات، وهو التدخل المتعلق بالحوافز الاقتصادية.

٥٤ - ويمكن تعريف الحوافز الاقتصادية باعتبارها وسائل تؤثر على التكاليف والفوائد المترتبة على إجراءات بديلة متاحة أمام العاملين في حقل الاقتصاد، وتؤدي إلى تشكيل السلوك على نحو موات للبيئة. وهي تتضمن نقل الأموال بين الجهات الملوثة والمجتمع، مثل رسوم وضرائب التلوث المفروضة على الانبعاثات والمستويات المحيطة والنواتج، أو فرض رسوم على المستعملين مقابل الخدمات، كما قد تتضمن تهيئة أسواق للانبعاثات الملوثة، من قبيل التراخيص المتداولة وخطط استرداد الودائع. وتشكل عملية وضع حوافز اقتصادية أساساً للحماية البيئية مهمة معقدة ينبغي الإضطلاع بها على أساس كل حالة على حدة، كما أن قدرة البلدان والقطاعات على تصميم وتنفيذ الحوافز قد تتسم بالاختلاف على نحو كبير.

وضع المعايير في مجال السياسة

٥٥ - اضطلاع بعملية وضع المعايير، في البداية، باعتبارها وسيلة إدارية لمساعدة المشاريع كل على حدة في تحديد ما لديها من نقاط ضعف وقوة بالنسبة للمنافسين، وإعانتها وبالتالي على إبراز الوسائل اللازمة لتحسين أدائها النسبي. واكتسب استخدام تقنيات وضع المعايير صلاحية متزايدة مع اندماج الدول المستقلة في الاقتصاد العالمي وتحول مسرح النشاط الاقتصادي إلى ساحة أكثر اتساماً بالمساواة. وفي النموذج السابق، كانت هناك مجموعة كبيرة من التصريحات السياسية والاقتصادية المعدة حسب الطلب، مثل منح احتكارات وإعانتات وتراخيص استيراد، وأدت هذه المجموعة إلى عرقلة محاولات التحليل المقارن للمحددات المحاذية للقدرة على التنافس، من قبيل تكاليف واحتاجية العمل ونوعية وطاقة الاستخدام. وعملية وضع المعايير ليست مجرد ترتيب سلبي للبلدان والصناعات والمشاريع، فهي تتضمن تقييماً نشطاً لعوامل تحديد الأداء التنافسي، وبعد إبراز أسباب اتسام المشروع أو الصناعة أو البلد بالتنافسية، تنتقل هذه العملية إلى تحليل كيفية بلوغ ذلك.

٥٦ - عملية وضع المعايير فيما يتصل بسياسة القدرة على التنافس تشكل وسيلة جديدة نسبياً تتضمن تطبيق منهجية مماثلة لتقدير مدى فعالية السياسات والاستراتيجيات المستخدمة من قبل كل من البلدان والمجموعات دون الإقليمية في إطار جهودها الرامية إلى زيادة قدرتها التنافسية في السوق العالمية. وهي تزود الحكومات وبالتالي بوسيلة فعالة لتحسين مستوى تمكّنها من المنافسة على صعيدي المشاريع والقطاعات. وعلاوة على ذلك، وفيما يتصل بالبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، تتبع عملية وضع المعايير فرصة لتجنب التأخير الزمني التقليدي الممتد لفترة عقد أو أكثر، فهي تسمح باستيعاب أفضل الممارسات في كافة المجالات تقريراً. ومن الواجب أن يُضطلع بها، مع هذا، على نحو منهجي ومنتظم ومرتب وفي إطار التشاور والتعاون مع القطاع الخاص. وينبغي لها أن تكون عملية مستمرة، فآمد تخزين واستعمال المعلومات المتعلقة بالسياسات والبيانات الخاصة بالأداء يغلب عليه القصر بالطبع. وفي ضوء هذا، يمكن تحقيق وفورات كبيرة من حيث الحجم والنطاق من خلال التعاون فيما بين البلدان النامية، على نحو ما تفعله البلدان الصناعية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٥٧ - ويمكن لعملية وضع المعايير السياسية أن تكون أيضاً وسيلة من وسائل السياسة والتغيير في الساحة الاجتماعية. وعلى الرغم من الأهمية الذاتية للأسوق فيما يتصل بتوزيع الموارد، فإنها لا تقدم مساعدة تذكر في مجال تحديد الأهداف أمام المجتمع. وفي أوقات التغيير السريع، تحتاج المجتمعات إلى بيان مسيرة الاتجاه. وأكثر البلدان بحاجة في هذا الصدد هي تلك البلدان التي تستطيع تحديد رؤية يمكن من خلالها التنبؤ بالسياسات. ومع سعي البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية نحو إعادة صياغة رؤيتها في ظل اقتصاد عالمي مطرد الترابط، يلاحظ أن الحوار السياسي المتبادل والتعلم في الميادين السياسية يكتسبان مستوى الأولوية، مثلهما في ذلك مثل ملائمة عملية وضع المعايير السياسية.

جيم - السياسات والاستراتيجيات على المستوى دون القطاعي

٥٨ - يقدم تاريخ التنمية الصناعية أمثلة عديدة على الاستهداف الناجح الذي تقوم به الحكومة للصناعة دون القطاعية من خلال إيجاد القدرة بشكل مدروس مع تقديم المعونة. ورغم أنه لا يزال هناك بعض المجال من أجل إيجاد القدرة بشكل مدروس في البيئة الاقتصادية المعلومة في أواخر عقد التسعينات، فإن الكثير من الإجراءات المكشوفة لا يمكن السماح بها أو أنه، حيث لا تكون متعارضة مع الأعراف الدولية، يتبيّن عدم إمكانية استدامتها على المدى الطويل. وعلى النقيض من ذلك، ففي عالم اليوم فإن التنافس في مجال الاستيراد ومتطلبات السوق الدولية تشكّل غالباً أقوى الحواجز على إعادة تشكيل المجالات دون القطاعية وتحسينها من الناحية التنافسية.

٥٩ - ومع ذلك، فإن تقديم الدعم أو الإنعاش المؤقت قطعاً في مجال دون قطاعي، هو سياسة مقبولة مقابل أن تلتزم الشركات المسيطرة على السوق، بما في ذلك المشاريع التي تملّكها الدولة التي حَوَّلت مؤخراً إلى القطاع الخاص أو تكون على وشك ذلك، بشكل موثوق وصريح، باتخاذ تدابير ملموسة لإعادة التشكيل. وتشمل هذه التدابير الترشيد، والحد من التكاليف، والتخليص من الأنشطة الوسيطة، والتركيز على

الأعمال التجارية الأساسية، مع وضع أهداف للإنتاجية والربح حسنة التحديد والتوقيت. وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا يغيب عن الذهن أن الحكم الصناعي السليم هو شرط مسبق لإنشاء نظام يفضي إلى قرارات فعالة في مجال إعادة التشكيل والتحويل إلى القطاع الخاص.

٦٠ - وحيث تقرر الحكومات تقديم الدعم الواضح إلى مجال دون قطاعي معين، ينبغي أن تكون هذه الرعاية عملاً ميسراً - وهو العمل مع القطاع الخاص على فتح أقنية اتصال وإنشاء شراكة فعالة ترمي إلى نشر أفضل الممارسات، ووضع المعايير، ودعم استراتيجيات التصدير، وفي نهاية الأمر، معالجة العوامل الرئيسية الحاسمة للقدرة التنافسية بالاشتراك مع الصناعة. فبعض البلدان النامية، مثلًا، تتحرك نحو ميادين جديدة مثل الغشاء الجوي والتكنولوجيا الحيوية. ولكن تنجح الحكومة تحتاج إلى اتخاذ موقف استباقي نوعاً ما. فكثير من هذه المجالات دون القطاعية الجديدة تحرکها أبحاث الجامعات في حين تحرك الأخرى طلبات مقدمة من القطاع العام. وفي معظم الحالات، لابد من تعبيئة موارد علمية وتكنولوجية كبيرة، ولا تظهر العائدات للعيان إلا على المدى الطويل. ويتسم النجاح بالجهود المنسقة لبلوغ أهداف محددة لتلبية احتياجات ملموسة وباحتياز الاختبار السوقي، عاجلاً أم آجلاً.

٦١ - والشائع أن ينظر إلى تشجيع نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة على أنه عنصر هام في السياسة الصناعية في الكثير من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وتشمل الشواغل التي تدفع الحكومات إلى الاشتراك في برامج دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الأهداف المتمثلة في إيجاد فرص العمل وتحسين الرعاية والتخفيف من حدة الفقر، ورفع الدخل، وتعزيز القدرات التقنية ومبادرات رجال الأعمال. كما أن التأكيد على المشاريع الصغيرة والمتوسطة مرتبطة بفشل قطاع الصناعات التحويلية الواسع النطاق في تلبية الكثير من هذه الأهداف. وعلاوة على ذلك، وفي أجزاء كثيرة من الصناعة، هناك اتجاه نحو إنشاء نظم انتاج مرنة، والتأكد على خفض الحجم، والاعتراف بأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي عنصر أساسي في نظام الإنتاج وليس مجرد عنصر هامشي.

٦٢ - وإحدى الاستراتيجيات الهامة من أجل تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتعزيز القدرة التنافسية للصناعات التحويلية هي تعزيز التجميع في مجموعات والربط الشبكي الإقليمي ودون القطاعي. فالمجموعات والشبكات هما إطاران مؤسسيان متكمان لكنهما متميزان. فالمجموعات الصناعية تتتألف من مشاريع متمرزة جغرافياً ومتخصصة قطاعياً. فالشبكات الصناعية تصل بين المنتجين والعملاء الآخرين المشتتين جغرافياً. ومن حيث الجوهر، تقدم المجموعات إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة مزايا اقتصادية خارجية. بما في ذلك وفورات الحجم والنطاق. والتعاون بين العملاء ضمن المجموعات والشبكات، من خلال مشاطرة المعلومات والموارد والمعارف والخبرات التقنية، والأعمال المشتركة بأشكالها الأخرى، يخفض تكاليف المعاملات ويزيد من تعزيز القدرة التنافسية؛ كما أنه يزيد من سرعة التعلم والابتكار التقني.

٦٣ - وفي نجاح المنطقة المعروفة بإيطاليا الثالثة وغيرها من المناطق الأوروبية في عقدi السبعينيات والثمانينيات، مثال على قوة الكفاءة الجماعية المركزية على تلبية احتياجات العملاء أصحاب الطلبات

المتشددة. كما أنه أُسهم في تحويل مناقشة السياسات نحو اهتمام أكبر، بدور الحكومات الإقليمية والمحليّة، والمبادرات المشتركة بين القطاع العام/الخاص، وتحديد أفضل له. وعلاوة على ذلك، يزداد أثر الموارد العامة عندما يُقدم الدعم من خلال العمل مع مجموعات من المشاريع.

٦٤ - وتجنح غالباً المؤسسات التي تنتهي إلى الصناعة ذاتها إلى التجمع بقصد الاستفادة من وفورات التجمع، بما في ذلك وجود شبكة كثيفة من الموردين ومقدمي الخدمات الصناعية، وللوصول إلى الهياكل الأساسية والاتصالات السلكية واللاسلكية النادرة الوجود. ففي الإمكان دعم المؤسسات المجتمعنة على أساس أكثر فعالية من المؤسسات المبعثرة، ولا سيما حيث تكون الأسواق ضعيفة كما هو الحال في الكثير من البلدان النامية. ونجاح هذه السياسات يتوقف أيضاً على وجود مؤسسات مهنية وأكاديمية محلية فعالة وдинامية قادرة على تعبئة المنتجين والعمل بمثابة المنافحة عنهم في ذات الوقت الذي تنشر فيه المعلومات، وتعمل بمثابة مرافق تدريب وتكنولوجيا ومرافق مشتركة، وتتوفر جسراً نحو العالم الخارجي - وذلك بشكل مباشر أو من خلال أطراف ثالثة. والبيانات في ازدياد على أن العلاقات بين المؤسسات، التي انطلقت بفعل تجميل المجموعات والربط الشبكي، تقدم درب نمو محتمل يصل بالشركات الصغيرة والمتوسطة إلى نقطة تتجاوز استراتيجية البقاء إلى استراتيجية نمو حقيقي مستدام قادر على التنافس.

٦٥ - ومن الواضح أيضاً أن أشكال وهياكل التنظيم المصاحبة للتجميع والربط الشبكي، هي نفسها عرضة للتغير المستمر، ومن هنا كانت الدعوة إلى الرصد والتحليل الديناميّين المستمرّين. وهذا توحّي التجارب في إندونيسيا والبرازيل، بأن المشاريع التي يحرّكها الشارون تؤدي إلى مجموعات وشبكات أكثر دينامية ونجاحاً من المشاريع التي يحرّكها الموردون. ويبدو أن هذا يؤيد حجة الناقدّين الذين يعتقدون أن بعض أنواع الدعم التقليدي المقدم في القطاع العام للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، مثل التدريب والتسليف والمواد الخام والتكنولوجيا، هي أنواع موجهة أكثر من اللازم نحو العرض ولا تترك بشكل كافٍ على الطلب. وعلى النقيض من ذلك، يبدو أن برامج المساعدة الموجهة نحو الزبائن التي تنطوي مثلاً على ترويج المشاركة في المعارض التجارية، ومشتريات القطاع العام، وعقود الإن Bharaz بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الكبيرة، تبيّن قدراً أكبر من العائدات بالنسبة للاستثمارات الموضوعة فيها.

٦٦ - ومما يشجع أن التدخلات الفعالة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الرامية إلى تعزيز الكفاءة الجماعية هي في ازدياد في البلدان النامية. وفي حين أنها مستلهمة أحياناً من نجاح المقاولات الصناعية في البلدان المتقدمة، يظهر إلى حيز الوجود نظارات ثاقبة مثيرة للاهتمام جداً فيما يتعلق بالسياسات من التجارب الجارية في البلدان النامية ذاتها. ومن ناحية الدروس المتعلقة بالسياسات، يبدو أن القنوات بين بلدان الجنوب هي على الأقل هامة بقدر أهمية القنوات بين بلدان الشمال، بالنسبة للتعلم وتبادل الخبرات على الصعيد الدولي.

دال - السياسات المحددة للمشاريع

٦٧ - بالإضافة إلى السياسات العامة لمساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الممكنة التطبيق على المستوى دون القطاعي ومستوى المشاريع كليهما، هناك مجموعات محددة من السياسات تستهدف مستوى المشاريع. وتضم المجموعة الأولى السياسات التي تشجع المنتجين على تحسين ممارسات الصناعة التحويلية، ولا سيما عن طريق نشر وتشجيع اعتماد برامج الإنتاجية وإدارة الجودة المطلقة، ودعم البحث والتطوير والتصميم، وتنسيق الجهود من خلال الحوافز الضريبية وجذب الائتمان وهيكل الدعم الأساسية. ففي النظم الاقتصادية الضحلة الموارد والنظم الاقتصادية المنصرفة عن التصنيع المتوجه نحو الداخل إلى الاستراتيجيات المتعلقة نحو الخارج، يمكن أن يسفر اتباع المشاريع التحسين المتواصل، وخفض هدر الطاقة والمواد والوقت إلى الحد الأدنى، وانعدام النواقص، والجوانب الأخرى من إدارة الجودة المطلقة، عن مكاسب في الكفاءة ملموسة وسريعة بشكل معقول. بيد أن مكاسب الإنتاجية الناجمة عن برامج تحسين الجودة وغيرها من البرامج، تتلاشى في نهاية المطاف ولابد للمشاريع أيضاً من أن تتنافس على أساس التباين والابتكار في المنتجات. وفي ظل هذه الظروف، تغدو الاستراتيجيات الأطول أجلاً، التي تنتهي مثلاً على حواجز، تدفع المنتجين إلى القيام بالبحث والتطوير داخلياً أو بمنح عقود خارجية للجامعات وغيرها من مراكز الأبحاث، ضرورية بشكل مطرد.

٦٨ - وتتضمن المجموعة الثانية من السياسات المركّزة على المشاريع والهادفة إلى زيادة القدرة التنافسية في مجال الصناعة التحويلية، تعزيز القدرات عن طريق توسيع رأس المال المادي والبشري. ويتحقق هذا بالتدريب وبناء المهارات الصناعية، وزيادة معدل سرعة تراكم رأس المال، ونشر معدات المكّنة وتقنياتها. وفي النظم الاقتصادية المفتوحة حديثاً ذات القدرة المعطلة، لابد من استعمال الموارد الموجودة بشكل أكثر كفاءة، وبالتالي يصبح إعادة التدريب وحيازة المهارات من الأولويات. ويمكن التشجيع على القيام بالتدريب داخلياً عن طريق الضرائب وغيرها من الحوافز لحتّى المشاريع على الاستثمار في هذه الأنشطة. وفي البلدان النامية، قد يكون من الضروري أيضاً بالنسبة للحكومة تقديم خدمات الإرشاد عن طريق تدريب الخبراء القادرين على تقييم الاحتياجات التدريبية للمشاريع كل على حدة، وتصميم برامج لتلبية احتياجاتها.

٦٩ - وبالنسبة لمشاريع كبيرة، فإن العقبة أمام تحسين القدرة التنافسية، هي عدم القدرة على مجاراة السرعة المطلوبة لتراكم رأس المال، وتحديث الأصول الرأسمالية القديمة العهد. وفي الحوافز المالية التقليدية، مثل انخفاض القيمة المتتسارع، والقروض الطويلة الأجل، وصناديق الضمان، وكذلك في آليات أحدث عهداً، مثل صناديق رؤوس أموال المشاريع العالية الخطير، ما يساعد على زيادة العرض من الائتمان ورأس المال السهمي من أجل الاستثمار. كما أن الإيجار هو خيار آخر لتزويد المشاريع التي تحقق بها ضائقة نقدية بالمعدات الجديدة بشكل سريع.

ثالثا - دراسات حالة لسياسة التنمية الصناعية

ألف - مقدمة

٧٠ - يقدم هذا الفصل عدة دراسات حالة توضح بوجه خاص أمثلة جوهرية وهامة لمبادرات ناجحة في سياسات التنمية الصناعية قامت بها بلدان نامية وبلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وفي حين أن هذه المبادرات تمثل، في معظمها، حلولاً محددة لظروف خاصة تسود في هذه البلدان والمناطق، فهي تقدم أمثلة ونهجاً يمكن محاكياتها أو تكييفها في أماكن أخرى لمواجهة تحديات مماثلة. وعلى نفس القدر من الأهمية، تكشف عدداً من النظائر الثاقبة الأكثر عمومية التي تسلط الضوء على تعقيدات عملية تواجه صياغة وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات الملائمة في مجال التنمية الصناعية.

باء - أقل البلدان نموا: القضايا الرئيسية في مجال الاستراتيجيات الصناعية

الأداء الصناعي في الآونة الأخيرة لأقل البلدان نموا

٧١ - تختلف الظروف التي ظهر فيها عدد من البلدان النامية كبلدان صناعية جديدة في السبعينيات والثمانينيات عن الظروف التي تحاول فيها أقل البلدان نموا تحقيق درجة أعلى من التصنيع في التسعينات. وفي الوقت الذي تكتسح فيه قوى السوق والتحرر الاقتصادي العالم فإن ثمة دروساً جديدة يجري الاستفادة منها عن ضغوط التناقض لتحقيق مكاسب في الكفاءة وعن الحاجة إلى درجة أعلى من الحصافة والحكم الجيد فيما يخص صياغة السياسات الصناعية وتنفيذها، في بيئه متحررة اقتصادياً. وتتمثل مزية الدخول المتأخر إلى مجال التصنيع في أن الدروس المستفادة من الخبرات تبدو جاهزة ومتحركة لتجنب البدايات الراةنة والسبل الخطأ. ويستطيع صانعو السياسات في أقل البلدان نمواً أن يعوا إشارات التحذير الواردة من الاقتصادات المغالى في إنجازها، والأزمات ذات الحجم غير المسبوق نتيجة تقلب الأسواق المالية وأسواق رأس المال، وعواقب المغalaة في التحرر الاقتصادي.

٧٢ - وفي حين كانت الثمانينيات عقداً خائعاً بالنسبة لمعظم أقل البلدان نمواً، فإن الانتعاش الاقتصادي والصناعي الذي شهدته أفريقيا والذي بدأ في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٤ أثار شعوراً جديداً بالتفاؤل فيما يتعلق بقدرة أقل البلدان نمواً في أفريقيا على الاستجابة لقوى الدفع الجديدة للنمو. وتدخل معظم أقل البلدان نمواً في آسيا ضمن مجموعة من ١٢ بلداً من أقل البلدان نمواً حققت نمواً حقيقياً يزيد عن ٢ في المائة سنوياً في دخل الفرد على مدار الفترة ١٩٨٥-١٩٩٥. وفي حالة استبعاد بلدان يواجهان ظروفاً خاصة (أفغانستان واليمن)، فإن متوسط معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الذي حققه أقل البلدان نمواً في آسيا في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٤ يزيد عن ٥ في المائة^(٣). وقد ابني النجاح النسبي الذي حققه أقل البلدان

UNIDO, Progress and Prospect for Industrial Development in Least Developed Countries (٣)
(LDCs)-Towards the 21 Century، ورقة أعدت من أجل الندوة الوزارية الرابعة لأقل البلدان نمواً، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر - ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، فيينا.

نموا في آسيا على نمو قطاع الصناعة التحويلية، بمعدل ٩ في المائة سنويًا خلال التسعينيات في بنغلاديش وكمبوديا و ٧ في المائة سنويًا في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وملديف. ونممت بقوة أيضًا صادرات الصناعات التحويلية. ويرجع إلى حد كبير نجاح الصادرات إلى زيادة التفاعل مع البلدان النامية الدينامية الذي نشأ نتيجة للتجارة الأقليمية، وعنصر آخر أكثر أهمية هو الاستثمار. إن الاتجاهات الناشئة في عدد مختار من أقل البلدان نموا في أفريقيا تبعث على الأمل أيضًا في تحقيق تحول اقتصادي سريع، باستخدام الصناعة التحويلية كقوة دافعة.

٧٣ - ويقدم الجدول ثالثا - ١ بيانات عن معدل النمو في القيمة المضافة من الصناعة التحويلية والناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان نموا خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٥. ومن المشجع ملاحظة أن من الـ ٤٣ بلدا من أقل البلدان نموا المتاح عنها بيانات:

- حقق ٣١ بلدا نموا إيجابيا في القيمة المضافة من الصناعة التحويلية خلال الفترة:
- حققت أوغندا، وبوتان، وغينيا، وفانواتو، وليسوتو، وملديف نموا يزيد عن ٧ في المائة سنويًا؛
- حققت بنغلاديش، وجزر سليمان، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والرأس الأخضر، وكمبوديا، ونيبال معدلات نمو تزيد عن ٤ في المائة ولكنها تقل عن ٧ في المائة؛
- زاد في عدد كبير من أقل البلدان نموا معدل نمو القيمة المضافة من الصناعة التحويلية عن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، مما يدعو إلى تصديق الرأي القائل بأن قطاع الصناعة التحويلية يعمل بمثابة محرك لنمو الاقتصاد بأسره؛
- ٤ - وتظهر أيضا البيانات الواردة في الجدول ثالثا - ١ أن أداء أقل البلدان نموا في آسيا يتفوق بشكل واضح أداء البلدان المناظرة لها في أفريقيا. وفيما عدا جزر سليمان واليمن، نمت القيمة المضافة من الصناعة التحويلية بمعدل أسرع كثيراً من معدل الناتج المحلي الإجمالي في كل بلد من أقل البلدان نموا في آسيا. ومن الواضح أن الصناعة التحويلية قد أصبحت أكثر القطاعات دينامية في هذه الاقتصادات. ونظراً لأن النمو الشامل في الناتج المحلي الإجمالي الذي حققه أقل البلدان نموا في آسيا يزيد كثيراً عن ذلك الذي حققه أقل البلدان نموا الأخرى، فإنه يمكن القول بأن البلدان الناجحة من أقل البلدان نموا تحقق نموا سريعاً في قطاع الصناعة التحويلية، وإن دينامية هذا القطاع هي التي تحدد الابتعاد الشامل للتقدم الاقتصادي.

الجدول ثالث - ١ متوسط النمو السنوي للقيمة المضافة من الصناعة التحويلية والناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان نموا، ٥٩٩١-٥٨٩١

(النسبة المئوية للتغير بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩١)

البلد	القيمة المضافة من الصناعة التحويلية	الناتج المحلي الإجمالي
إثيوبيا وإريتريا	٠,٨-	١,٤
أفغانستان	...	١,٢-
أنغولا	١٢,٣-	٠,٦-
أوغندا	١٠,٣	٦,٥
بنغلاديش	٦,٠	٤,٢
بنن	٣,٣	٢,٠
بوتان	١٤,٨	٦,٠
بوركينا فاسو	١,٩	١,٩
بوروندي	٠,٢-	١,٧
تشاد	١,٤-	٤,٧
توغو	١,٠-	١,٣
توفالو	...	٢,٩
جزر سليمان	٤,٤	٥,٦
جزر القمر	٢,٤	١,١
جمهورية أفريقيا الوسطى	٢,٩	١,٩
جمهورية تنزانيا المتحدة	٤,٢	٤,٢
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٠,٨-	٥,٤-
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	...	٥,٢
جيبوتي	٣,٣	٢,٦
الرأس الأخضر	٥,٦	٤,٧
رواندا	١٠,٩-	٨,٠-
زامبيا	١,٥	٠,٣

البلد	القيمة المضافة من الصناعة التحويلية	الناتج المحلي الإجمالي
ساموا	٠,٧-	١,٩
سان تومي وبرينسيبي	٠,٥	٠,٩
السودان	٠,٦	٢,٧
سيراليون	٤,٧-	٢,١-
الصومال	١,٧	٣,٢-
غامبيا	٢,٨	٢,٥
غينيا	٧,٥	٤,٨
غينيا الاستوائية	١,٤-	٢,٢
غينيا - بيساو	٣,٢-	٣,٨
فانواتو	١٠,٤	٢,٨
كمبوديا	٦,٩	٣,٠
كيرياتي	٠,٣	٤,٦
لبيريا	٣,٤	٢,٠
ليسوتو	٨,٦	٦,٦
مدغشقر	٠,٨	١,٠
ملاوي	٢,٦	٢,٢
ملاوي	١٠,٧	٨,٨
موريتانيا	٢,٨	٣,٥
ميانمار	١,٦	١,٨
نيبال	٥,٧	٥,٠
النيجر	٠,٤	٠,٦
هايتي	٧,١-	١,٩-
اليمن	١,١	٣,٤
أقل البلدان نموا	٠,٦	١,٠

المصدر: قاعدة بيانات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

٧٥ - ما برح أداء عدد قليل من أقل البلدان نموا في آسيا وأفريقيا يثير إعجابا شديدا ويشكل نموذجا يمكن أن تحاكيه بلدان أخرى من أقل البلدان نموا. وتستفيد أقل البلدان نموا التي حققت معدل نمو اقتصادي عاليا من استقرار الاقتصاد الكلي، وارتفاع الصادرات ونمو الاستثمار، وانخفاض التضخم. وببدأ كثير من هذه البلدان يعتمد بدرجة أقل على صادرات السلع الأساسية ويعتمد بشدة على قطاع الصناعة التحويلية.

القيود التي تواجهها التنمية الصناعية في أقل البلدان نموا

٧٦ - هناك إقرار عام بأن ضعف قاعدة الهياكل الأساسية يشكل قيادا رئيسيا يؤثر سلبا على كفاءة نظام الإنتاج الصناعي. ومن الوجهة الصناعية زاد عدد البلدان المتقدمة النمو التي قدمت دعما فنيا في مجال السياسات لإنشاء قاعدة متينة من الهياكل الأساسية، بمشاركة نشطة من القطاع الخاص في كثير من الأحيان. وتقيد اختناقات الهياكل الأساسية في أقل البلدان نموا تحقيق مكاسب في الإنتاجية في كل جانب تقريبا من جوانب النشاط الصناعي، بدءا من الإنتاج الأولي حتى عملية التجهيز والتسويق.

٧٧ - وما برح هناك قيد شديد على نمو الإنتاجية في أقل البلدان نموا هو عدم كفاية الموارد البشرية وعدم تطور تنظيم المشاريع بالقدر الكافي. فعلى سبيل المثال، لا يزال عدد الطلبة في المعاهد التعليمية التي تلي المرحلة الثانوية في أقل البلدان نموا لا يشكل سوى ٣ في المائة من الفئات العمرية ذات الصلة في مقابل ٥٠ في المائة في البلدان الصناعية و ١٠ في المائة في البلدان النامية^(٤). وعلاوة على ذلك، لا يزال التدريب المهني والصناعي المقدم غير فعال، مما يرجع جزئيا إلى المشاكل المرتبطة بتصميمه وتنفيذها.

٧٨ - وثمة قيد هام آخر على نمو الإنتاجية وتطور تنظيم المشاريع في أقل البلدان نموا هو الخلل الخطير في عمل نظام التمويل الصناعي. فما تزال المدخرات المحلية، من الأسر المعيشية والشركات على حد سواء، منخفضة جدا إلى جانب تزايد عدم فعالية عمليات الوساطة المالية. ولم يصحب الزيادات في المعدلات الحقيقية للفائدة ارتفاع في المدخرات أو تحسن في كفاءة تحصيص الاستثمارات. وما برح التحرر المالي يصحبه في كثير من الأحيان انخفاض في الوساطة المالية. ولم يحدث توسيع لنطاق الأسواق المالية^(٥). والأسوق المالية مقسمة إلى شرائح كثيرة. كما أن هناك خللا شديدا في حواجز المؤسسات المالية الرئيسية، خاصة مؤسسات التمويل الإنمائي، حيث كثيرا ما تزيد نسبة الديون غير القابلة للتحصيل

UNIDO, Promoting Competitiveness in Agro-Related Industries Through Capacity-Building, (٤)
ورقة أعدت للندوة الوزارية الرابعة لأقل البلدان نموا، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر - ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، فيينا.

. ١٩٩٧، فيينا، UNIDO, Industrial Development Global Report (٥)

إلى مجموع الديون المقدمة عن ٥٠ في المائة. ويؤدي هذا العامل، فضلاً عن الطريقة التي تنفذ بها الأنظمة العلاجية، إلى نضوب كامل فعلي للاتّهان طويلاً للأمد للمستثمرات الصناعيّين في كثير من أقل البلدان نمواً. ومن ناحية أخرى، فرغم زيادة عدد المؤسسات الماليّة غير الرسمية، فإنّ صلاتها بالقطاع الرسمي واهية ولا تقدّم تمويلاً للمؤسسات الصغيرة الصناعية والتجاريّة. وليس من الممكن رفع مستوى المؤسسات وزيادة القدرة التنافسيّة دولياً في ظل عدم فعالية النّظام المالي الصناعي المحلي وتوجيه المعونة التساهليّة الأجنبيّة إلى تخفيف القيود التي تواجهها موازین المدفوعات، وإلى القطاعات الاجتماعيّة، مثل الصحة والتعليم. ويتسّم إنشاء بيئة قادرة على جذب الاستثمار المباشر الأجنبي بنفس القدر من الأهميّة.

٧٩ - وتنسّم بأهميّة أيضاً القيود الدوليّة على نمو الإنتاجيّة في أقل البلدان نمواً. وقد حدث تحسّن كبير في شروط تجارة السلع الأساسيّة خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٦ والنصف الأول من عام ١٩٩٧، وهو ما يرجح يؤثّر بشكل جوهري على التحسّن في أداء أقل البلدان نمواً في مجال الاقتصاد الكلي منذ عام ١٩٩٥. غير أنّ توقعات تحركات أسعار السلع الأساسيّة على المدى المتوسط تبدو أقل تفاؤلاً، فالتطورات التكنولوجية النوعيّة تنتج بسرعة بداعٍ لما تصدره أقل البلدان نمواً من صادرات تقليديّة مثل السكر، والكافا وجوز الهند. كما لم تتحقّق جولة أوروغواي لتحرير التجارة فائدة كبيرة لمعظم أقل البلدان نمواً. ومن المحتمل أن يؤدّي الوقف التدريجي لاتفاق المنسوجات متعددة الألياف إلى تعزيز القدرة التنافسيّة لدى كبار المصدّرين مثل الهند والصين. وسيعتمد إلى حد كبير صافي الفوائد المحقّقة لأقل البلدان نمواً على تنسيير البلدان المتقدّمة النمو للفقرات الخاصة بالمعاملة التفضيليّة في شتى مكوّنات اتفاق جولة أوروغواي. ويشكّل المؤتمر الذي عقدته منظمة التجارة العالميّة في عام ١٩٩٧ الذي قدمت خلاله تعهّدات بتقديم شروط تساهليّة مشجّعة. بيد أنّ من المحتمل أن يكون التأثير المفيد الشامل الذي تحدّث عنه هذه التدابير ضئيلاً. وسوف يزداد ضغط المنافسة على كثير من المنتجات التي تعتمد بشدّة على العمالة والموارد الطبيعيّة في أقل البلدان نمواً.

٨٠ - وفيما يلي، بإيجاز، القيود الرئيسيّة على نمو الإنتاجيّة:

- انعدام الاستراتيجيّة الصناعيّة ذات الأهداف؛
- عدم وجود هيكل مؤسسيّ لتعزيز تطوير مباشرة الأعمال الحرة في القطاع الخاص؛
- عدم كفاية نظم التمويل الصناعي ونضوب أموال الاستثمار بالنسبة للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية على حد سواء؛
- تهميش أقل البلدان نمواً في نطاق التجارة والاستثمار، ونظم نقل التكنولوجيا على الصعيد الدولي.

تجارب التنمية الصناعية في بلدان ناجحين من أقل البلدان نموا: أوغندا وبنغلاديش

٨١ - من المقيد إجراء تقييم للتقدم الذي أحرزه عدد مختار من أقل البلدان نموا، التي نجحت في تحقيق مستوى عال نسبياً من النمو الصناعي والاحتفاظ بهذا المستوى، وذلك لتحديد الطرق الصالحة للإسراع بخطى التنمية الصناعية في بلدان أخرى من أقل البلدان نموا والمساعدة أيضاً في تقييم مدى إمكانية المحاكاة. ولهذا الغرض، يجري أدناه تحليل الشروط المسبقة التي مكنت أوغندا وبنغلاديش من صعود سلم التنمية الصناعية.

بنغلاديش

٨٢ - سجل قطاع الصناعة التحويلية معدلاً وسطياً للنمو السنوي قدره ١٠% في المائة أثناء الفترة ١٩٩٠-١٩٩٦. وقد تمثل هذا النجاح البارز في النمو الهائل لصناعة الملابس التي تمثل حالياً حوالي ٦٠% في المائة من مجموع حصائر الصادرات، بالمقارنة مع ١٠% في المائة منذ عقد مضى. وقد أدت مبادرات السياسة العامة التي اتخذتها الحكومة منذ منتصف الثمانينيات إلى مساعدة هذا النمو اللافت للنظر. ولجأت الحكومة إلى تحرير أنظمة الصناعة، وإنشاء مخازن جمركية لإيداع البضائع ومناطق لتجهيز الصادرات وإعفاء الشركات من الضرائب والرسوم الجمركية. وأتاحت التعاقد من الباطن على الصعيد الدولي للشركات الوصول إلى الأسواق الأجنبية الرئيسية. بيد أن التكنولوجيا البدائية نسبياً وكثافة استخدام العمال غير المهرة كان يعني أن بإمكان بنغلاديش أن تتحصص في المنتجات الموحدة ذات السعر المنخفض فحسب. وعلاوة على ذلك، فإن اعتماد الصناعة الشديد على الواردات يعني أن صافي حصائر الصادرات يبلغ عادة ثلث إجمالي القطع الأجنبي المكتسب فحسب.

٨٣ - وبالإضافة إلى الملابس فإن الفروع الأخرى التي سجلت معدلات نمو مرتفعة تشمل الجلود، والزجاج، والحديد والصلب، والتبغ والمواد الكيميائية وتكرير النفط والمنتجات الغذائية والأحذية. وقد حدث هذا النمو دون إيجاد الجيوب الاقتصادية التي حفزت النمو السريع لصناعة الملابس. ومنذ بداية التسعينيات، سجلت المنتجات الجلدية والأسماك المجهزة نمواً نشيطاً في الصادرات. وتمثل منتجات الأسماك حالياً ١٠% في المائة من حصائر الصادرات والجلود ٧% في المائة.

٨٤ - وكان معظم مصادر هذا النمو محلياً، وممولاً من الشركات ومدخرات الأسر المعيشية، والاقتراض من القطاع المالي والتحويلات الهامة المتزايدة من العمال غير المقيمين. وفي الوقت نفسه، كان الاستثمار الأجنبي المباشر ضئيلاً جداً. وبالرغم من حدوث ارتفاعات في استثمار الحافظة فقد اتسمت بصورة رئيسية بالمضاربة. وكانت المساعدة المقدمة بشروط تساهلية مرتفعة إذ بلغ متوسط الدفعات السنوية ١,٦٨ مليون دولار أثناء الفترة ١٩٩٠-١٩٩٦، إلا أن تأثيرها على الاستثمار في قطاع الصناعة التحويلية لم يعلن عنه.

٨٥ - وقد نجم نمو قطاع الصناعة التحويلية بصورة رئيسية عن النجاح الذي حققه الحكومات المتولدة في المحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي كشرط رئيسي لحفظ نمو الاستثمارات. وتم الإبقاء على التضخم

بنسبة نحو ٥ في المائة، ولم يتقلب سعر الصرف الحقيقي المعمول به تقليباً شديداً. وشملت التدابير التي اتخذتها الحكومة لتنشيط الاستثمار الخاص في التسعينات ما يلي:

- تحرير الاستثمار الخاص من الرقابة البيروقراطية;
 - تحرير ضوابط العملات الأجنبية لصالح شركات الصناعة التحويلية الخاصة؛
اتخاذ التدابير الكفيلة بإنهاء ملكية الدولة للمشاريع الصناعية؛
 - تخفيض ضوابط الواردات وإلغاء أدوات الاستيراد؛
 - تبسيط معدلات التعرفيفات الجمركية وتخفيضها؛
 - تشجيع تصدير الصادرات من خلال مناطق تجهيز الصادرات؛
 - العمل بنظام إعادة الرسوم الجمركية عند تصدير السلع ونظام مخازن الجمارك الخاصة للبضائع المودعة؛
 - تخفيض معدلات ضرائب الشركات.
- ٨٦ - وقد استجاب ناتج الاستثمارات والصناعة التحويلية لهذه التدابير التي ترمي إلى تشجيع تنمية القطاع الخاص فازداد بصورة مطردة لحوالي عقد من الزمن. وبالرغم من أن برنامج التحول إلى القطاع الخاص لا يزال معلقاً بوجه عام، فلا يزال تركيز السياسة منصبًا على زيادة كفاءة وربحية الشركات المملوكة للدولة. بيد أن من الجدير بالذكر، أن رفع مستوى المهارات التكنولوجية والبشرية لا يزال يمثل تحدياً لا بد من مواجهته بصورة مناسبة في السنوات القادمة.

أوغندا

٨٧ - في مطلع التسعينات، برزت أوغندا بوصفها الاقتصاد الأفريقي "المعجزة". وكان أداء النمو للصناعات في أوغندا مدعاة للإعجاب منذ الشروع في برنامج الإنعاش الاقتصادي في عام ١٩٨٧، إذ سجل قطاع الصناعة التحويلية نموا سنوياً زاد متوسطه عن ١٠ في المائة. ومن بين الفروع الرئيسية، تحقق النمو المرتفع في تجهيز الأغذية والمشروبات غير المسكرية والسكر والورق والطباعة والملابس والصابون ومنتجات الحديد والصلب. بيد أنه لم يحدث سوى تغير هيكلي طفيف في الناتج داخل الصناعة التحويلية على مدى العقود الماضيين، ولا يزال تجهيز السلع الأساسية الزراعية المنتجة محلياً يغلب على الصناعة التحويلية - ويمثل تجهيز الأغذية والتبغ والمشروبات والمنسوجات والملابس مجتمعة بالفعل أكثر من ٦٠ في المائة من مجموع ناتج الصناعة التحويلية.

٨٨ - ولا يزال الانتعاش الصناعي في أوغندا يعزى بصورة رئيسية إلى طائفة واسعة من تدابير التثبيت، واعتماد سياسة فعالة للاستعاذه عن الواردات وتمويل هائل للمعونة يمثل نحو ٤ في المائة من الإنفاق المتكرر ونسبة ٨٠ في المائة من النفقات الإنمائية. وهكذا فقد اضطاعت المعونة الأجنبية بدور حاسم إلى حد كبير كمصدر من مصادر تمويل التنمية. وما فتئت برامج التكيف الهيكلي تركز على تغييرات السياسة المالية والنقدية، مما أدى إلى انخفاض متوسط التضخم السنوي من ٤٢ في المائة في الفترة ١٩٩١-١٩٩٢ إلى حوالي ٣ في المائة في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٦. وبالرغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الخاص لا يزالان منخفضين، فقد تم توجيهه نسبة ٧٠ في المائة من الاستثمار الخاص نحو قطاع الصناعة التحويلية، الذي تشجعه بيئة تمكينية في السياسة الصناعية. وتشمل التدابير التي اتخذتها الحكومة لتنشيط الاستثمار في الصناعة التحويلية ما يلي:

- تشجيع استقرار الاقتصاد الكلي كشرط أساسى لكفاءة الاقتصاد الجزئي;
 - إزالة احتكارات التسويق;
 - العمل على تنفيذ برنامج لإصلاح الشركات العامة وإنهاء الاستثمارات فيها;
 - التعجيل بسرعة التحول إلى القطاع الخاص من خلال التوصل إلى توافق في الآراء فيما بين الأوغنديين بشأن التحول إلى القطاع الخاص;
 - الانتقال إلى نظام مرن للعملات الأجنبية.
- ٨٩ - وعلى الرغم من أن مجمل النمو كان نشيطاً ومتنوّعاً بالرغم من ضعف الهياكل الأساسية والافتقار إلى رأس المال البشري، فقد كان نمو صادرات المواد المصنعة منخفضاً جداً، إذ لا يزال يمثل نسبة ٤ في المائة فقط من مجموع حصائل الصادرات.

الدروس المستفادة من التجربة

٩٠ - ليس هناك أي "نموذج" موحد يُحتذى به من النجاح، إلا أن بإمكان تعلّم دروس مفيدة من تجربتي التنمية الصناعية في بنغلاديش وأوغندا. ويمكن تكرار العناصر الرئيسية للاستراتيجيات التي استخدمها هذان البلدان جزئياً أو تكييفها في سياق أي بيئة وطنية وقطاعية معينة. ويمكن أن يُشار في هذا الصدد إلى النقاط التالية بوجه خاص:

- تبيان تجربتنا بنغلاديش وأوغندا بكل وضوح أن توفير استقرار الاقتصاد الكلي وتجنب حدوث تقلبات كبيرة في أسعار الصرف هما من الشروط الرئيسية المسبقة التي يتتعين أن

توفرها الحكومة. ويجب أن يكون تغيير السياسة تدريجياً وألا يكون تحرير الأسواق على حساب اتساق السياسات العامة.

ويتضح من تجربة بنغلاديش بصورة خاصة أن استراتيجية التصنيع يمكن أن تستفيد من استهداف فروع الصناعة ذات إمكانيات النمو المرتفعة. ويجب أن تتسم هذه الاستراتيجية الانتقائية بالمرونة وأن تكون قادرة على التكيف مع الظروف المتغيرة ومع الأهداف والأولويات التي يتم تعديلها في الأجل المتوسط.

ومن الأهمية بمكان إقامة علاقة وثيقة بين الحكومة والشركات الخاصة. وقد أحرز كلا البلدين تقدماً في هذا الصدد. ويجب أن تكون الحوافز التي تقدمها الحكومة مرتبطة ارتباطاً واضحاً بأداء الشركات. وبعد أداء الصادرات مؤشراً فعالاً على ما لنظام الحوافز من تأثير على القدرة التنافسية للشركات. ولبلوغ هذه الأهداف، لا تزال بنغلاديش وأوغندا تقدمان مجموعة من الحوافز.

وتبيّن حالة أوغندا أن المساعدة التساهليّة الأجنبية لا تزال تتسم بأهمية قصوى في المرحلة الأولى من التنمية الصناعية. بيد أنه ينبغي أن تستخدم بصورة فعالة من أجل بناء القدرات المحلية على تحسين الإنتاجية.

ومن المهم إقامة تعاون مع البلدان النامية في المنطقة. وقد استفاد كل من بنغلاديش وأوغندا من التعاون الإقليمي وخاصة مع الهند وكينيا على التوالي، اللتين قدمتا مصادر هامة للتمويل والتسويق.

ومن المهم إقامة شراكات استراتيجية بين الشركات المحلية وشركات أجنبية متقدمة بعمادة. ويعزى معظم النجاح الذي حققه بنغلاديش في صناعات الملابس إلى تعاون الشركات المحلية الوثيق مع الموردين والممولين الدوليين. وهناك علامات على أن هذا التعاون يزداد كذلك في أوغندا، ولا سيما في الصناعات الزراعية.

استراتيجية تحسين القدرة التنافسية من خلال بناء القدرات

٩١ - تشمل الأبعاد الرئيسية لبناء القدرات المحلية بناء القدرات البشرية والتكنولوجية والمؤسسية. وقد دلت تجارب التنمية الصناعية للبلدان المتقدمة والبلدان الأكثر تقدماً من الناحية الصناعية على أن سرعة التحول الصناعي كانت ممكنة بصورة رئيسية من خلال تحويل رأس المال البشري إلى قدرات بشرية تعتمد بدورها على إيجاد إطار مؤسسي مناسب.

٩٢ - وإن التحسين التكنولوجي ليس نتيجة تلقائية لفتح الاقتصاد المحلي أمام الأسواق الدولية. فهو يقتضي إيجاد القدرات ونظم الدعم اللازمة لاستيعاب التكنولوجيا. وفي حين أن استيعاب التكنولوجيات الجديدة يتبع فرضاً وأدوات فعالة لتحقيق القدرة التنافسية، فإن من اللازم إيجاد آليات التغيير لتحويل الإمكانيات التكنولوجية القائمة إلى فوائد اقتصادية فعلية. وهناك بالذات تصبح السياسة الصناعية ذات أهمية متزايدة. وتشمل تدابير السياسة العامة التي تؤثر في بناء القدرات المحلية في جملة أمور، وجود بيئة تمكينية، والتعليم والتدريب، وسياسات العمالة، وتنمية تنظيم المشاريع، والابتكار، وتنمية الهياكل الأساسية، ووجود إطار مؤسسي مناسب.

٩٣ - أما الشرط الوحيد الأهم للتغلب على العقبات فهو تطوير الحكم الصالح عن طريق تحسين قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ رؤية صناعية بالتعاون مع القطاع الخاص، بالإضافة إلى الاستثمارات والاستراتيجية المؤسسية الضرورية لتسهيل نمو الانتاجية. ويجب أن تعكس هذه الرؤية الصناعية تقريباً واقعياً للموارد والفرص. إلا أنها يجب أن تتسم كذلك بالطموح في دعم جهود القطاع الخاص من خلال التحول الجذري للهيئات القائمة، وفي رفع مستوى القدرات في مجال التكنولوجيا وتنظيم المشاريع، وخاصة على مستوى الشركات.

٩٤ - ويتمثل هدف رفع مستوى الكفاءة على مستوى الشركات في تحويل المزايا المقارنة إلى قدرة تنافسية. وفي حين أن المزايا المقارنة تستند إلى ما حبّي به البلد من موارد، فإن القدرة التنافسية تتقرر بالمبادرات التي تركز على الشركات. وبنظراً للموارد المحدودة لأقل البلدان نمواً، فإن الاستراتيجية الصناعية ينبغي أن ترمي إلى تحويل عدد صغير نسبياً من الشركات الكبرى، التي يحتاج أداؤها إلى مراقبة متأدية وإلى توفير الحوافز مع التقيد الصارم بإجراءات تقييم موضوعي لأدائها. وقد جنت حكومات شرق آسيا فوائد من إيجاد 'أزمة الأداء' بصورة متعتمدة بالنسبة للشركات الكبرى التي تتمتع بلقب "البطل الوطني" عن طريق قيامها بتحديد أهداف طموحة للتصدير ورفع مستوى التكنولوجيا. وقد ثبتت فعالية هذه الاستراتيجية في كثير من أكبر أقل البلدان نمواً.

٩٥ - ويجب ألا تؤدي الطموحات الاستراتيجية إلى حجب الحقيقة المتمثلة في أن تعلم التكنولوجيا عملية تدريجية بالضرورة. ويجب أن تستفيد أقل البلدان نمواً من قاعدتها التكنولوجية القائمة، المرتبطة بصورة رئيسية بالصناعات ذات الصلة بالزراعة التي تمثل عادة أكثر من ٦٠ في المائة من القيمة المضافة التي تولد لها قطاعات الصناعة التحويلية لديها. وعلى الرغم من أن الصناعات الزراعية تتسم بكثافة الموارد وأو كثافة العمل أو تستند إلى انخفاض الأجور، فإن أي استراتيجية صناعية تعتمد على التكنولوجيا المنخفضة لا تكتفي بذلك لسبعين رئيسين:

أولاً، قد يعتبر الاعتماد في الأجل الطويل على التصنيع المنخفض الأجور بمثابة تصنيع 'مفقر' يؤدي إلى تصدير نمو الإنتاجية بتحفيض أسعار التصدير، بحيث تظل حصائل الصادرات راكدة أو منخفضة على الرغم من ارتفاع حجم الصادرات. ويؤدي هذا التصنيع

إلى وجود جيوب صناعية منعزلة داخل الاقتصاد، ولا ترتفع إنتاجية القطاعين الزراعي والريفي نتيجة لهذا النمو الصناعي.

ثانياً، أن الفروع التي تتسم بكتافة العمالة التي تتمتع فيها أقل البلدان نموا بأعلى ميزة مقارنة دينامية تمر بترفع سريع للمستوى التكنولوجي. ويصدق هذا على فروع الملابس والمنسوجات والأحذية والمنتجات الجلدية، حيث أدت التطبيقات المكثفة لтехнологيا المعلومات إلى إحداث تغيرات سريعة في كل من هياكل الإنتاج والتسويق بالإضافة إلى زيادة التنافس من البلدان النامية الأخرى. وقد أدى العجز النسبي عن اعتماد استراتيجية تتسم بارتفاع الأجور وارتفاع التكنولوجيا إلى حجز بعض المصادرين الناجحين في أقل البلدان نموا عند الحد الأدنى لأسعار أسواق الملابس الدولية؛ وإلى أن تشتري منتجاتها عادة (من خلال ترتيبات إعادة الشراء مع الشركات الرئيسية على سبيل المثال) بدلاً من أن تُتابع، وتحويل معظم منافع نمو الصادرات إلى المستهلك الأجنبي. ويعتبر رفع مستوى التكنولوجيا في صناعة تجهيز الأغذية أيضاً ممكناً وضروريًا على حد سواء. فهو ممكن لأن الحاجز أمام الدخول في مجال التكنولوجيا الإحيائية منخفضة، وهو ضروري لأن تطبيقات التكنولوجيا الإحيائية ضرورية لزيادة تجهيز الأغذية من أجل تخفيف انعدام الأمن الغذائي وتحسين العمالة الريفية غير الزراعية.

٩٦ - ويمكن أن تتغلب أقل البلدان نموا على الحاجز الماثلة في طريقها إلى الأسواق العالمية، عن طريق إيجاد طاقات وطنية قادرة على الامتثال للمعايير الدولية للجودة والتصديق وبالتالي تؤهل نفسها كمنتجة ومحوردة على الصعيد العالمي. ويتمثل العنصر الرئيسي في تحسين القدرة التنافسية والنمو الإنتاجي في الصناعات ذات الصلة بالزراعة في إقامة تحالفات استراتيجية بين شركات أقل البلدان نموا، وموردي التكنولوجيا إليها وجماعات البيع بالقطاعي التي تقوم بشراء إنتاجها وتسويقه. وتتسم هذه الروابط الاستراتيجية بأهمية خاصة في سياق التعاون الإقليمي بين البلدان النامية وأقل البلدان نموا. وهناك فوائد مشتركة جذابة يمكن اكتسابها عن طريق إقامة روابط على مستوى المشاريع تؤدي إلى تخفيف تكاليف صادرات البلدان النامية ونقل الترتيبات التنظيمية والمعرفة التكنولوجية إلى أقل البلدان نموا. ويمكن أن تقدم تنمية أسواق رأس المال في البلدان النامية مساهمة هامة في بلوغ هذا الهدف. كما أن من المهم إيجاد إطار إقليمي للسياسة العامة من أجل التعاون الصناعي وذلك لتيسير التعاون على مستوى المشاريع بين البلدان النامية وأقل البلدان نموا، وخاصة بسبب صغر حجم كثير من أقل البلدان نموا.

٩٧ - ومن المهم كذلك بالنسبة لرفع المستوى التكنولوجي، وخاصة في الصناعات ذات الصلة بالزراعة تحقيق التكامل بين الشركات الكبرى وقطاع المشاريع الصغيرة والصغيرة جداً. وقد أدى اعتماد هياكل معبدلة على نطاق واسع للإنتاج والتوزيع إلى قيام كثير من شركات البلدان النامية بإقامة روابط وثيقة مع مورديها من الحجم الصغير، بما في ذلك المشاريع الصغيرة جداً. وأدى هذا إلى تعجيل نمو الصادرات في الألبسة والأحذية والأدوات الجراحية وما إلى ذلك في بلدان مثل البرازيل وباكستان. واستفادة منظمو المشاريع

الصغيرة والصغرى جداً من إدماجهم في هيكل الإنتاج والتوزيع للشركات الكبرى، وأدت الروابط المؤسسية بينها إلى سرعة واستمرار نقل المعرفة التكنولوجية. وأدى ذلك إلى رفع مستوى المشاريع.

٩٨ - كما يقتضي رفع المستوى التكنولوجي داخل قطاع الصناعات الصغيرة جداً إدماجها أفقياً وتشجيع تجميعها. وينبغي تقديم الدعم إلى المشاريع الصغيرة جداً عادةً من خلال عقد شاملة، على أن يكون الشغل الشاغل هنا هو زيادة القدرة التنافسية. وقد عجزت المشاريع الصغيرة جداً في أقل البلدان نمواً في أفريقيا بوجه خاص مراراً عن رفع المستوى التكنولوجي لديها.

٩٩ - ويُعد بناء الطاقة المؤسسية اللازمة للتمويل الصناعي الفعال أمراً حاسماً. ويعجز كثير من مقترحات الاستثمارات المشجعة عن الانطلاق بسبب الافتقار إلى التمويل الكافي. ويمكن أن تركز نظم التمويل الصناعي على تحقيق رفع مستوى المشاريع الصغيرة جداً، وهناك حاجة إلى إقامة صلات مؤسسية بين المؤسسات المالية الرسمية وغير الرسمية. ويمكن أن تكون تنمية المشاريع الصغيرة جداً مترابطة مع تشجيع التدفقات المالية غير التساهلية وإقامة روابط بين مجموعات المشاريع الصغيرة جداً ومشاريع الصناعة التحويلية الكبرى. وتتيح سرعة نمو البلديات الريفية والمدن المتوسطة في كثير من أقل البلدان نمواً تركيزاً طبيعياً على وضع استراتيجية صناعية منفصلة إلى طبقات، تعتمد على هيكل الصناعة التحويلية وتستخدم التمويل كآلية لرفع مستوى المشاريع الصغيرة جداً من الناحية التكنولوجية والتنظيمية. وبالتالي تعد إعادة هيكلة نظام تمويل المشاريع الصغيرة جداً من الحاجات الملحة.

١٠٠ - ولذلك، فإن أي استراتيجية صناعية فعالة ينبغي أن تتضمن العناصر التالية:

- ينبغي أن تستند إلى رؤية صناعية واقعية لكنها طموحة؛
- ينبغي ألا تكون السياسات "منفلقة" بل يجب أن تعتبر كعملية تعليمية؛
- ينبغي أن يكون تركيز السياسة الصناعية على رفع المستوى التكنولوجي وتطوير تنظيم الشركات الرئيسية، التي ينبغي أن يراقب أداؤها بعناية؛
- يمكن ترتيب أولويات الصناعات الزراعية وتنسيق تحسين المستوى التكنولوجي من أجل زيادة القدرة التنافسية وتحسين الإنتاجية الزراعية؛
- ينبغي تشجيع بناء ومساعدة قيام تحالفات استراتيجية فيما بين الشركات ضمن إطار التعاون الإقليمي؛

ينبغي تحسين مستوى المشاريع الصغيرة والصغرى جداً وربطها ببعضها أفقياً وأفياً على السواء.

جيم - التجارب الهامة للبلدان الأخرى النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية البرازيل: إقامة نظام للنوعية في قطاع الصناعة التحويلية

١٠١ - في بداية التسعينات، حددت الحكومة البرازيلية استراتيجية جديدة في التجارة والصناعة تحل بوصفها نموذجاً للتنمية الصناعية محل نموذج الاستعاضة عن الواردات، وقع اختيارها في هذا الصدد على تحرير التجارة باعتباره أداة لتغيير نظام الحواجز في مجال الصناعة.

١٠٢ - ومما ساعد الانتقال صوب اقتصاد أكثر انفتاحاً وقدرة على المنافسة استحداث برنامج جديد في عام ١٩٩٠، هو البرنامج البرازيلي للنوعية والإنتاجية، لتحسين إنتاجية الشركات البرازيلية ونوعية نواتجها. وبينما اجتمع المناخ الجديد الناجم عن تحرير التجارة، مع الاقتصاد الانكماشي، ليفرض اضطراباً صارماً على الشركات، ساعد البرنامج البرازيلي للنوعية والإنتاجية على جعل كل من المديرين والعمال يدركون أهمية الإدارة الكاملة للنوعية، وعلى إعادة تشكيل التنظيم الداخلي للشركات باستحداث مفاهيم وأدوات جديدة في الإدارة. ومن هذه الوجهة، كان البرنامج البرازيلي للنوعية والإنتاجية مؤثراً في كفالة تجاوب الشركات البرازيلية مع افتتاح الاقتصاد بعد عام ١٩٩٠ تجاهها فعلاً.

١٠٣ - وقد أظهرت قدرة الشركات البرازيلية على التغلب على التحديات المتزامنة الناجمة عن كل من الكساد وتحرير الواردات في أوائل التسعينات التزام هذه الشركات باتخاذ التدابير لخفض التكاليف وتعزيز النوعية. وأدى هذا إلى تخلي الشركات عن أقل أنشطتها فعالية في التكلفة أو التعاقد عليها من الباطن؛ وإنقاص مستويات الهرم الوظيفي في محاولة لتحسين الاتصال فيما بين الموظفين داخل الشركة، وبين الموظفين والإدارة؛ والاستعانة بأساليب التحسين المستمر، ودوائر النوعية، والالتزام بالمواعيد المحددة، وغير ذلك من أساليب الإدارة الكاملة للنوعية وإشراك العمال بنية تقليص المستويات العالية من الفاقد وعدم الكفاءة التي كانت تتسم بها الصناعة البرازيلية قبل ذلك.

٤ - ويستند مخطط البرنامج البرازيلي للنوعية والإنتاجية إلى ما يقوم به القطاعان العام والخاص من أعمال طوعية. وهو يضم برامج عامة وبرامج قطاعية. وتسعى البرامج العامة إلى حفظ أصحاب المشاريع ورفع مستوى الوعي لديهم؛ ونشر المعلومات عن أهمية الارتقاء بمستويات النوعية والإنتاجية لجميع الأنشطة الاقتصادية؛ والتشجيع على إيجاد ونشر طرق إدارية جديدة. ويوجد بالإضافة إلى ذلك ٢٩ برنامجاً قطاعياً يجري العمل فيها على نطاق الدولة، يشترك فيها ٤٦٠ من المؤسسات العامة والخاصة. وتستند فعالية البرنامج البرازيلي للنوعية والإنتاجية إلى التدريب الواسع النطاق. فبحلول نهاية عام ١٩٩٤، كان زهاء ١٧٠٠ مدير ومتخصص يطلق عليهم لقب مضاعفي النوعية قد تم تدريبيهم.

١٠٥ - وتعرب الشركات عن التزامها بالإدارة الكاملة للنوعية بالتقيد بالمعايير الدولية للنوعية الكلية، حسب تقيينها في المجموعة ٩٠٠٠ للمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس. وقد أصبحت الإجازة من قبل المنظمة هدفاً رئيسياً من أهداف الشركات الصناعية في البرازيل، حيث ازداد عدد شهادات الإجازة الصادرة من ١٨ إلى ٩٤٨ شهادة في الفترة بين ١٩٩٠ و ١٩٩٥. وفي نفس الوقت تضاعف عدد المنتجين الذين يأخذون بمعايير الإدارة الكاملة للنوعية كل عام فيما بين ١٩٩١ و ١٩٩٤. ورغم تباطؤ معدل الإجازة في الوقت ذاته فقد أصدر ما مجموعه حوالي ٢٣٥ شهادة وأجيزت ١٥٩ وحدة في ٨٥٣ شركة بحلول منتصف ١٩٩٦. وهذا معدل طيب بالمقارنة بجميع الاقتصادات الأخرى الآخذة في التصنيع، مع احتمال استثناء جنوب أفريقيا (أصدرت ٦٢٧ شهادة)، ولكن بما فيها سنغافورة (٣٠٠٠) وไตوان المقاطعة الصينية (١٠٦٠). ووفقاً للمعهد البرازيلي للمقاييس والموازين، بلغ عدد المنشآت البرازيلية الحاصلة على شهادات المجموعة ٩٠٠٠ للمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس ١٣٥ منشأة والحاصلة على شهادات المجموعة ١٤٠٠٠ منشأة بحلول منتصف ١٩٩٨.

١٠٦ - وأصبح مباشرو المشاريع البرازيليون ينظرون إلى إجازة المنظمة على أنها أيضاً وسيلة فعالة للتسيويق، وإشارة للعملاء، والموردين، والدائنين، والمساهمين، وعامة الجمهور بأن معايير النوعية البرازيلية قريبة من المعايير الدولية. وقد أظهرت دراسة استقصائية أجرتها رابطة الصناعة الوطنية على ٩٣ من المنتجين الحاصلين على شهادة المجموعة ٩٠٠٠ للمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس أنه لم تعجز عن تسجيل أثر إيجابي لجهودها التي بذلت في التماس الإجازة سوى أربع شركات.

١٠٧ - وتتركز الشركات الحاصلة على شهادات الإجازة من المجموعة ٩٠٠٠ بصفة رئيسية في قطاع الصناعة التحويلية، الذي يمثل ما نسبته ٨٤ في المائة من جميع الوحدات الحاصلة على التصديق. وحظيت القطاعات الفرعية بأكبر عدد من الوحدات المُجازة، داخل نطاق الصناعة التحويلية، وهي المعدات الكهربية والمنتجات الإلكترونية والبصرية (٢٢ في المائة)، والمواد الكيميائية الأساسية، وغيرها من المنتجات الكيميائية، والألياف التركيبية والاصطناعية (١٦ في المائة)؛ والمعادن الأساسية والمنتجات المعدنية المصنعة (١٢ في المائة)؛ والآلات والمعدات العامة (١٠ في المائة). ويدل تركيز شهادات الإجازة من المجموعة ٩٠٠٠ في القطاعات الفرعية التي تمثل إلى الكثافة التكنولوجية - الإلكترونية، والكيميائيات، والمعادن، والآلات - على أن أقدر الشركات على تكاليف الإجازة مرتكزة في هذه القطاعات الفرعية وأن عملية الإجازة تعود على هذه الشركات بأكبر المكاسب من حيث القدرة التنافسية.

١٠٨ - ورغم أن كبريات الشركات تمثل إلى الأخذ بزمام القيادة في الحصول على شهادات الإجازة، فقد أسفر استقصاء شامل حديث العهد عن أن نسبة كبيرة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البرازيل قد شاركت في الإدارة الكاملة للنوعية ونجحت محاولاتها للحصول على الإجازة. ويتجلى في الاستقصاء اتجاه كشفت عنه استقصاءات عديدة لأخذ شركات التصنيع على نطاق واسع بشكل من أشكال برامج تحسين النوعية والإنتاجية، مع تنامي التركيز على تدريب الموارد البشرية والارتقاء بها.

١٠٩ - ومن الآثار الجانبية الهامة للبرنامج البرازيلي للنوعية والإنتاجية تزايد التسليم من جانب المنتجين بأن التأثير الذي ينطوي عليه استحداث برامج النوعية الكلية يتوقف بدرجة حاسمة على مستوى المهارات المعرفية الأساسية للموظفين وتدريبهم. وللتثبيج على المزيد من التدريب، تأذن الحكومة للشركات بخصم ضعف قيمة نعمقاتها المتعلقة بالتدريب من الضرائب المستحقة عليها. ومما يسهل عملية تدريب العمال الصناعيين أيضاً الأنشطة التي تضطلع بها الدائرة الوطنية للتدريب الصناعي، وتقوم الصناعة فيها بدور رياضي، التي أنشأت شبكة من وحدات الخدمات الإرشادية لتوفير التدريب المهني والتقني لقوة العمل الصناعية للبلد. وفي نهاية عام ١٩٩٥، كانت الدائرة الوطنية للتدريب الصناعي تدير ٩٥٦ وحدة، تغطي ما يزيد عن ٣٠٠٠ من البلديات، أغلبها مراقب تدريبي (٣٢٩)، ومراكز للتنقيف المهني (٢٣١)؛ ومركزاً متقدورة وفعالة نسبياً للتكنولوجيا (٢٤)، بالإضافة إلى ٣٥٣ وحدة متنقلة. ورغم جهود الدائرة الوطنية للتدريب الصناعي للاستجابة لمتطلبات الصناعة التدريبية المتغيرة وسمعتها كمؤسسة نموذجية للتدريب في أمريكا اللاتينية، إلا أن تغطيتها ما زالت ضيقة النطاق نسبياً، حيث لا يتمتع بسبل الوصول إلى مواردها التدريبية سوى نسبة ضئيلة من قوة العمل الصناعية. ولا يزال مستوى التدريب المقدم للعمال في المشاريع الصغيرة والمتوسطة وفي مناطق البلد الأقل نمواً على وجه الخصوص منخفضاً نسبياً.

الصين: أدوات سوقية لتحقيق الكفاءة البيئية

١١٠ - أصدرت الصين أول تشريع بيئي لها بصفة تجريبية، وهو قانون الحماية البيئية لعام ١٩٧٩، الذي يعتمد إلى حد كبير على التخطيط المركزي والإقناع المعنوي. بيد أن ثمة اتجاهها مع ذلك للجمع بين تدابير التحكم والمراقبة وبين الحواجز الاقتصادية بوصفها أدوات للحماية البيئية. وتشمل تدابير التحكم والمراقبة معايير لنوعية الهواء والمحيط والمياه المحيطة، ومعايير للصرف، وسياسات لاختيار الموقع، وعمليات للإغلاق والنقل والدمج. أما الحواجز الاقتصادية، التي اكتسبت جاذبية خاصة مع تحرك الصين صوب اقتصاد السوق، فتشمل تراخيص الصرف، والبالغ المفروضة على التلوث، وجواائز للمنجزات البيئية، وإصلاح الأسعار، والضرائب والغرامات البيئية.

١١١ - وقد نص قانون الحماية البيئية الأصلي تحديداً على أن "في الحالات التي يزيد فيها صرف الملوثات عن الحد الذي وضعته الدولة، يفرض رسم وفقاً لكميات ولدرجة تركيز الملوثات المنصرفة". وقد استحدثت في تعديل أجري على القانون في عام ١٩٨٢ أربع فئات إضافية من العقوبات على النحو التالي: المنشآت التي تتقاعس عن الوفاء بمعايير التدفق والانبعاث لمدة ثلاثة سنوات متواصلة تواجه زيادة نسبتها ٥ في المائة على رسوم الصرف؛ والمرافق القديمة التي لا تستعمل معدات المعالجة والمرافق المنشأة بعد عام ١٩٧٩ ولا تلتزم بمعايير تقدر عليها رسوم مضاعفة؛ والشركات التي تتأخر في سداد الرسوم لمدة تزيد عن ٢٠ يوماً تتعرض لغرامة نسبتها ١٠٪ في المائة عن كل يوم؛ والشركات التي ثبت إدانتها بتقديم تقارير كاذبة عن التدفق والانبعاث أو بإعاقبة التفتیشات التي تقوم بها الحكومة تتعرض لفرض جراءات عليها.

١١٢ - واستحدث أيضا في عام ١٩٨٢ نظام لترخيص الصرف، تحدد تراخيص الصرف بمقتضاه كلا من درجة التركيز القصوى المرخص بها في الملوثات والحجم الأقصى المأذون به سنويا لصرف مياه المخلفات. وتتفاوت المعايير لوضع هذه الحدود من إقليم آخر. فبعضها يستند إلى معدلات نوعية البيئة المحيطة، وبعض الآخر إلى الوضع الراهن للابعاث أو إلى القدرات التكنولوجية. وتفرض على الشركات الكبيرة في حالات المخالفة لشروط التراخيص غرامات تستخدم بدورها لتمويل أنشطة الحماية البيئية التي تضطلع بها الحكومة. وتسعمل نسبة قدرها عشرون في المائة من الإيرادات المحصلة من الرسوم و ١٠٠ في المائة من الغرامات لدعم عمليات مكاتب حماية البيئة، بينما يستعمل ما نسبته ٨٠ في المائة من الإيرادات التي تدرها الرسوم لتقديم الدعم المالي لمشاريع مكافحة التلوث وذلك بالنسبة للشركات التي سددت أموالا ضمن هذا النظام.

١١٣ - لذلك فإن النظام، وفقا لما هو مخطط، هو عبارة عن مجموعة من الحواجز والروادع. بيد أنه أصبح في حقيقة الأمر مصدر تمويل لمكاتب حماية البيئة أكثر من كوهه حافزا لتقليل الابعاث. ويرجع هذا أساسا إلى أن الرسوم المقررة أقل من تكاليف مكافحة التلوث وليس معدلة لمرااعة التضخم. وعلاوة على ذلك، فإن الكثير من المؤسسات المملوكة للدولة يمكنها أن تدرج الرسوم تحت التكاليف العامة وأن تحصل على تعويض من خلال التخفيفات الضريبية وزيادات الأسعار. لذلك فإن تلك المؤسسات تفضل دفع الرسوم عن تكبد تكاليف مكافحة التلوث التي يمكن أن تستلزم استثمارات رأسمالية كبيرة.

١١٤ - كما أن الأخذ بنظام رخص التصريف القائم على الحجم في عام ١٩٨٢ أضاف كذلك إلى التشوهات السائدة في كثير من المناطق التي واجهت فيها الشركات حواجز متضاربة بسبب الغرامات المقررة على أساس التركيز من ناحية والغرامات المقررة على أساس الكتلة لتجاوز الحدود المسموح بها من الناحية الأخرى. كما نشأت تضاربات بين الضرائب على التلوث والنظام الضريبي. وعلاوة على ذلك، فإن عدم كفاية الإصلاحات الاقتصادية الكلية، ولا سيما فيما يتعلق بتسعير المياه، أدى في أحيان كثيرة جدا إلى إلغاء الآثار الحفظية للضرائب على التلوث. وأخيرا، فإن عمليتي الرصد والإفاذ ظلتا أيضا تمثلان مشكلة. ويكون الامتثال أكبر ما يمكن في حالة المؤسسات الكبيرة الجديدة، في حين تشعر الصناعات الريفية الصغيرة والمتوسطة الحجم بضغوط أقل للامتثال.

١١٥ - ولمعالجة بعض هذه المشاكل، بدأت الوكالة الوطنية الصينية لحماية البيئة في عام ١٩٩٤ في إجراء دراسة مدتها سنتان لإصلاح الخلل في نظام الضرائب على التلوث واقتراح تغييرات ملائمة. وقيمت الدراسة مجالات الاهتمام الأربع الرئيسية، وهي: تصميم نظام لفرض ضرائب على تدفق النفايات الصلبة استنادا إلى التكاليف الحدية لمكافحة التلوث؛ وتصميم صندوق عائدات من الضرائب على التلوث بما في ذلك الترتيبات المؤسسية، وتقدير القروض فنيا، وأولويات استخدام الأموال؛ وتصميم نظام لإدارة المعلومات لحساب الرسوم وإمساك سجلات المطالبة والتحصيل؛ ومعالجة القضايا العملية المتعلقة بالتنفيذ مثل الرصد والإفاذ.

١١٦ - ويمكن الخروج بالاستنتاجات العامة التالية من الخبرة الصينية بأدوات السوق:

- يجب الأخذ بنظام أدوات السوق على أساس كل حالة على حدة؛ إذ لا يمكن أن تكون هناك وصفة تنطبق على جميع الحالات؛
- ينبغي أن يبدأ تنفيذ استراتيجية عملية لأدوات السوق بخطوة مقبولة سياسياً وتتسم بالشفافية والعلانية تجمع بين إجراءات القيادة والتحكم المعهود بها حالياً (مثل معايير التصريف) والحوافز الاقتصادية (مثل رسوم التلویث أو رخص التلویث القابلة للتداول) وأن يتم تطويرها تدريجياً إلى نظام أكثر كفاءة وفعالية يستند إلى الحوافز السوقية؛
- ينبغي أن يكون النظام المستند إلى الحوافز الاقتصادية متسقاً مع القوانين القائمة والجزاءات والغرامات القانونية لتجنب ازدواج العقوبات؛
- لكي يكون عمل أي نظام لأدوات السوق فعالاً، يجب أن يكون مصحوباً بنظام للتعويض الصحيح للموارد يعكس الندرة الحقيقية للمورد وتكلفة الفرصة البديلة؛
- تترتب أيضاً على الأخذ بنظام أدوات السوق آثار كبيرة بالنسبة لإدارة الشركات. ويجب على الشركات أن تستحدث، في إطار نظمها لإدارة البيئية إجراءات محاسبية تمكّنها من إحالة التكاليف (مثل رسوم التلویث) والفوائد (مثل التخفيضات) إلى الوحدات الملائمة.

سلوفينيا: المسار السريع للتقارب مع الاتحاد الأوروبي

١١٧ - سارت عملية الإصلاح الاقتصادي في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في وسط أوروبا وأوروبا الشرقية بخطى سريعة منذ عام ١٩٨٩. وأصبح معظمها مفتوحاً جداً حيث تتراوح صادراتها من نحو ١٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في بولندا إلى نحو ٥٠ في المائة أو أكثر في هنغاريا وإستونيا. وقد تم تفكيك الحاجز التجارية الغربية أمامها ومنحت مركز الدول الأكثر رعاية. كما شهدت هذه الدول اعتماداً متزايداً على أسواق رأس المال العالمية بالإضافة إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتزايد التبادل التجاري داخل الصناعات. وقد وقعت عشرة من بلدان وسط أوروبا وأوروبا الشرقية (إستونيا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا ولتوانيا وهنغاريا) اتفاقيات التي يطلق عليها اتفاقيات أوروبا التي تمهد لمنصات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ويشكل هذا الالتزام التاريخي مساراً سرياً فريداً للتقارب المؤسسي والتقارب في السياسات له أثر بعيد على جميع مجالات الحكم في البلدان المرشحة.

١١٨ - وقد وزّعت المكاسب التي يحتمل أن تتحقق في المستقبل مقابل تكاليف الانضمام الرئيسية. والبلدان المرشحة ملتزمة بأن تقبل تماماً المكتسب الجماعي (*acquis communautaire*)، وهو مجموعة من قوانين الاتحاد

الأوروبي تقع في ٨٠ ٠٠٠ صفحة - وهو شرط غير قابل للتفاوض. ويقدر مجموع الاستثمارات المطلوبة من البلدان العشرة المقدمة الطلبات في قطاع البيئة وحده بمبلغ ١٢٠ - ١٥٠ بليون وحدة تقدمة أوروبية على مدى السنوات العشر المقبلة. وقد بدأت مفاوضات الانضمام الرسمية مع المجموعة الأولى التي تضم خمسة بلدان (إستونيا وبولندا والجمهورية التشيكية وسلوفينيا وهنغاريا) في أوائل عام ١٩٩٨ بغية بحث إمكانية الانضمام بحلول عام ٢٠٠٢، وإن كان ذلك من غير المرجح. وبالنسبة لهذه البلدان، من المتوقع أن يضع الانضمام أسس تحقيق النمو المستدام الطويل الأجل والتقارب الاقتصادي.

١١٩ - وفي حالة سلوفينيا، يعني الإعداد للانضمام تسارع عملية الإصلاح الاقتصادي الناجح وتوسيع نطاقها، وهي العملية الجارية منذ نالت الاستقلال في عام ١٩٩١. ومستوى معيشتها مشابه بالفعل لمستوى معيشة الدول الفقيرة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وحتى قبل انفصال ذلك البلد عن بقية يوغوسلافيا، كان المديرون السلوفينيون يسافرون إلى الخارج على نطاق واسع ويفدون بكثرة إلى الغرب. وكانت حصة الفرد من الصادرات ضعف حصة الفرد في يوغوسلافيا.

١٢٠ - وتتوقع سلوفينيا أن يؤدي الانضمام إلى تسارع عملية اللحاق بالبلدان الأوروبية المتقدمة النمو والمساعدة على تحقيق ارتفاع عام في القدرة التنافسية ومستوى المعيشة. وتحقيقاً لهذه الغاية، يتخذ البلد حالياً الخطوات الواسعة التراوح الازمة لتحقيق جميع الإصلاحات الضرورية ولكن يصبح اقتصاد البلد اقتصاداً سوقياً جيد الأداء بحيث يكون في موقف يمكنه من الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بحلول عام ٢٠٠٢. وقد اعتمدت الحكومة مجموعة شاملة من السياسات في مجالات الإصلاح الاقتصادي الكلي والجزئي والهيكلية. وتشمل هذه المجالات تحرير السوق؛ وإصلاح قطاع المؤسسات والقطاع المالي؛ وتطوير الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة؛ وإصلاح النظمتين المالية والضرائب ونظام الضمان الاجتماعي؛ وتنمية الموارد البشرية وسوق العمل؛ وتحديث الزراعة؛ والتنظيم البيئي؛ والتنمية الإقليمية والمكانية؛ وإصلاح عملية المشتريات العامة؛ وإدخال أو تعديل قوانين الملكية الفكرية، وقانون الشركات، وقوانين المحاسبة، وتشريعات حماية المستهلك.

١٢١ - وبغض النظر عن اتساع نطاق التدابير المقترحة، فإن حجر الزاوية لعملية التحول هو إصلاح قطاع المؤسسات. وبالرغم من أن عملية التحويل الرسمي للملكية والإصلاح المصرفي قد أنجزت إلى حد كبير وأنه تجري بنشاط عملية رئيسية لإعادة تشكيل المؤسسات، فإن قطاع المؤسسات في سلوفينيا، على الجملة، ما زال غير مريح. ويشمل ذلك عدداً كبيراً من المؤسسات التي لم يتم بعد إعادة تشكيلها أو تحويلها إلى القطاع الخاص أو تصفيتها، والتي ما زالت تشكل ١٠ في المائة من القيمة المضافة وما يقرب من ١٨ في المائة من مجموع الصادرات، وتعد مسؤولة عن الجزء الأكبر من الخسائر التي يتکبدها قطاع المؤسسات. وما زالت أيضاً المؤسسات التي حولت بالفعل إلى القطاع الخاص، والتي تشكل ما يقرب من ثلاثة أخماس مجموع القيمة المضافة، تحقق خسائر، وإن كان بدرجة أقل.

١٢٢ - وقد انخفض معدل الحماية الفعلية لقطاع الصناعة التحويلية من ٥٣ في المائة في عام ١٩٨٦ إلى ٧ في المائة في عام ١٩٩٣. وبالرغم من أن انتهيار سوق يوغوسلافيا السابقة أدى إلى حدوث تحول ناجح نحو الأسواق الأجنبية، فإنه أدى أيضاً إلى لجوء شركات الصناعة التحويلية إلى اتخاذ تدابير دفاعية لخفض التكلفة. وانخفض نصيب الصناعة من القيمة المضافة من ٣٦,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٠ إلى ٣٢,١ في المائة في عام ١٩٩٥. وقد أضيرت بصفة خاصة بسبب عملية التكيف الأنشطة الصناعية التحويلية الكبيرة النطاق، التي كثيراً ما تنطوي على منتجات أساسية، وذلك بالإضافة إلى بعض القطاعات الفرعية الأكثر كثافة في استخدام اليد العاملة بالرغم من حدوث نمو صناعي إيجابي منذ عام ١٩٩٢. وأسرع الصناعات التحويلية نمواً هي في مجالات معدات المواصلات، ومواد البناء، والمعدات الكهربائية والضوئية، والمواد الكيميائية، والألياف الصناعية، والمشروعات، والتبغ.

١٢٣ - ومن المقرر أن تستكمل هذه الإصلاحات في قطاع المشاريع والقطاع المالي عن طريق تحرير الأسعار والمنافسة، ولا سيما عن طريق انتهاج سياسة تنافسية ترمي إلى إلغاء المعونة المقدمة من الدولة، وتقييد الاندماج، والاتفاقات التقليدية، واحتكارات الدولة، والمشاريع العامة. ومن المتوقع أن يكون لذلك دور رئيسي في إطلاق طاقات مباشرة الأعمال الحرة، وإزالة التشوّهات، والقضاء على المصادر المحلية والشاملة لعدم الكفاءة. وبإضافة إلى إيجاد ظروف إطارية مواتية، يجري أيضاً إيلاء الاهتمام لاكتساب أفضل أساليب الإنتاج والتنظيم والإدارة، وتحسين كفاءة أسواق عوامل الإنتاج، وزيادة نصيب الاستثمارات في الناتج المحلي الإجمالي لزيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية. وفي هذا الصدد، شرعت الحكومة في الاضطلاع بتسعة برامج محددة تستهدف تعزيز الجهود المشاريعية للمبذولة لتحقيق الأهداف التالية:

- تحسين النوعية، والشخص، والتحديث التكنولوجي، والبحث والتطوير؛
- تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛
- الربط الشبكي؛
- التعليم والتدريب في مجال الإداره؛
- ترويج الصادرات؛
- تشجيع وتنشيط الاستثمار؛
- نشر تكنولوجيا المعلومات؛
- الحماية البيئية؛

تنسيق الأنظمة التقنية.

٠

١٢٤ - وبالرغم من أن هذه البرامج ترمي إلى تعزيز التكيف الهيكلي، فإنها من غير المرجح أن تنجح إذا لم تعالج على النحو الصحيح القضايا المتصلة بالإدارة العليا للشركات، ولا سيما في حالة المؤسسات التي حولت مؤخراً إلى القطاع الخاص التي تكون التوقعات الاستراتيجية للمستثمر/المالك فيها واضحة. وفي هذه الحالات، يتوجّى اتخاذ تدابير إضافية لتشجيع توطيد الملكية وتركيز استراتيجية الأعمال التجارية. وتشمل هذه التدابير التنفيذ الفعال لقانون الضم، والتطوير المتتسارع لسوق رأس المال، وإنفاذ حقوق الملكية.

شرق آسيا: استئناف التنمية الصناعية المستدامة

١٢٥ - لم تصل الأزمة التي حدثت في شرق آسيا في أواخر التسعينيات إلى قرارها بعد. بيد أن التكاليف الاجتماعية الضخمة المترتبة عليها تقتضي أن يكون هناك توجه على نحو عاجل من أجل استعادة التنمية الصناعية المستدامة في تلك المنطقة دون الإقليمية^(١). ونظراً لأن هذه الأزمة هي أزمة غير مسبوقة في مجموعة بلدان سجلت منجزات غير مسبوقة في عملية اللحاق في الماضي، فإنه لا توجد هناك أية دروس من الخبرة السابقة تنطبق عليها مباشرةً. ولكن ذلك ينبغي ألا يحول دونبذل جهد لتحليل التحديات المتعلقة بالسياسات التي تواجهها.

١٢٦ - ويتمثل أحد الدروس الهمة المستفادة من الأزمة في أن مجموعة من البلدان ذات الاقتصادات المفتوحة نسبياً لا يمكن أن تحقق معدلات نمو مطرد تتجاوز كثيراً المعدلات في بقية العالم إلا إذا: (أ) سجلت حصصها من السوق العالمية نمواً مستمراً؛ (ب) ارتفعت قدرتها الإنتاجية والتنافسية النسبية أيضاً بصفة مستمرة بمعدل أعلى من معدلها في بقية العالم. وبالرغم من أن حالات النجاح التي شهدتها بلدان شرق آسيا على مدى العقود القليلة الماضية كانت مصحوبة بتحول هيكلـي كبير، فقد تم بلوغ الحدود في الوفاء بالشروطين. وهذا يستدعي إجراء تحولات جديدة في السياسات في نطاق عريض من المجالات، بما في ذلك مجال التنمية الصناعية. ونموذج التصنيع المتبـع حتى الآن بحاجة إلى إعادة تقييم، مع إيلـاء مزيد من الاهتمام لعمليات الاستثمار المدفوعة بعامل الكفاءة.

١٢٧ - وعلى وجه الخصوص، يلزم أن تعالج الرابطة بين العمليات الحقيقية والمالية على النحو الصحيح. وهذا يقتضي تحسين التناغم وزيادة كفاءة التفاعل بين الحكومة والقطاع المالي والمؤسسات الصناعية

(١) يجري بالفعل حالياً الإعلان عن الاستجابات في المجال الاجتماعي. فمثلاً، أعلنت منظمة العمل الدولية عن برنامج إقليمي جديد لدعم البرامج الكبيرة النطاق الكثيفة في استخدام اليد العاملة في آسيا والمحيط الهادئ بدعم أولي من الوكالة الدانمركية للتنمية الدولية، وهي وكالة التمويل الدانمركيـة. كما تقوم وكالات أخرى متعددة الأطراف مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، ومصرف التنمية الآسيوي، واليونيدو، بإعداد برامج خاصة للمنطقة.

في عملية تخصيص الموارد. وقد حجب الأداء الاقتصادي الكلي القوي جوانب الضعف في الإدارة التي لم تتكيف مع الاقتصاد الآخذ في التوسيع والافتتاح بمعدل سريع. ووجهت الاستثمارات إلى مجالات تميزت بالتناقض التدريجي في مرونة نسب المخاطر إلى العائد. وأغرى اتجاهات النمو السابقة بمواصلة الاستثمار في توسيع نطاق قدرة الصناعات القائمة بينما تسبب زخم الاستثمارات المدفوع ذاتياً في تحويل الانتباه عن تزايد القيود على الربحية.

١٢٨ - ومن منظور عالمي، أظهرت الأزمة بوضوح كيف أن عقلية القطبيع بين المستثمرین الدوليين الساعين إلى زيادة الأرباح في بيئة اقتصادية مت حررة عالية النمو قد أعقبتها عقلية القطبيع الباحثة عن ملاذات آمنة. وبالمثل، أظهرت الأزمة انهيار العلاقة بين تقييم المخاطر، ومعدل العائد على الاستثمار، والزيادات في الكفاءة والقدرة التنافسية. ومن منظور محلي، كشفت الأزمة عن ضرورة دراسة عدد من القضايا الحاسمة المتعلقة بالإدارة العامة وإدارة الشركات بغرض استعادة الروابط السليمة بين هذه المتغيرات. ولدى الاضطلاع بذلك، من المهم ألا تغيب عن الباب الأبعاد الاجتماعية والبيئية، التي ستتأثر تأثراً كبيراً بالجهود الرامية إلى وضع مخطط من أجل تحقيق انتعاش سريع عن طريق اتخاذ تدابير تقليدية فيما يتعلق بالسياسات.

١٢٩ - ومن المرجح أيضاً أن تكون للأزمة آثار خطيرة على الاستراتيجية الصناعية. وحتى الآن، تشكل الصناعة التحويلية عصب استراتيجيات اللحاق والتنمية البشرية التي تتبعها البلدان الآسيوية الحديثة العهد بالتصنيع. وتؤدي الاستجابات الرئيسية المتعلقة بالسياسات التي يوصي بها للتغلب على آثار الأزمة إلى شواغل خطيرة بشأن مواصلة السير في هذا الاتجاه، في حين لا يبدو أن هناك أية بدائل لضمان تحقيق تقدم اجتماعي مطرد كما كان عليه الحال في الماضي.

١٣٠ - وسيؤدي إضعاف البيئة الاقتصادية الكلية في بلدان شرق آسيا إلى حدوث تدهور مقابل في الظروف المؤدية إلى تحقيق انتعاش في النمو الصناعي في الأجل القصير إلى المتوسط. وقد تسببت بالفعل ديناميات المنافسة الصناعية الدولية في إحداث ضغوط باتجاه تخفيض معدل العائد في عدد من القطاعات الفرعية الرئيسية، مثل الألكترونيات الدقيقة والسيارات، حتى قبل وقوع الأزمة. وبالإضافة إلى ذلك، لم يكن هناك قدر كافٍ من تنسيق الاستثمارات على الصعيد الإقليمي لجني مكاسب وفورات التخصص والحجم. ويبدو الآن أن تحقيق زيادات في الكفاءة على نطاق إقليمي هو أمر حتمي لاستعادة القدرة التنافسية، وتوليد قيمة مضافة زائدة، وتعزيز الصناعات الداعمة المحلية، وتنمية الروابط الداخلية على صعيد كل صناعة بأسلوب مستدام.

١٣١ - وسيلزم تشجيع التعاون الصناعي والتكنولوجي. أيضاً، أصبح الآن الاهتمام بالاستدامة البيئية مسألة ملحة، وكذلك الحاجة إلى ضمان الوفاء بالمعايير العالمية لإدارة النوعية. وهذه الظروف تنشئ حاجة إلى مجابهة ما يتربّ على ذلك من تحديات في مجالات إعادة التشكيل الصناعي، وبناء الكفاءات البشرية والمؤسسية، وإقامة شراكات في مجال الأعمال التجارية، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب بغية إرساء

الأسس لتجدد دوره طويلة الأجل من النمو المطرد. وعلى وجه التحديد، يبدو أن التوصيات التالية المتعلقة بالسياسات في مجال الصناعة ملائمة لدعم استعادة النمو الاقتصادي المستدام والتنمية البشرية المستدامة.

الادارة الصناعية - يلزم إجراء تقييم دقيق لأساليب التنظيم وصنع القرار السائدة المتعلقة بالصناعة لتعزيز القدرات الحالية للتصميم والتنفيذ التشخيصيين والمؤسسين والمتعدلين بالسياسات. كما يستدعي الأمر الاضطلاع بممارسة مماثلة لتحسين إدارة الشركات.

التعاون فيما بين بلدان الجنوب - على عكس ما كان يجري في الماضي، أصبح التعاون فيما بين بلدان الجنوب أساسياً يسيّر قطاع الأعمال التجارية، مع قيام الحكومات بدور الطرف الميسّر بدلاً من قيامتها بدور المحرك الرئيسي. كما يعتمد ذلك التعاون بدرجة متزايدة على شراكات وتحالفات متواصلة بين الأعمال التجارية وليس على عمليات قائمة بذاتها دون متابعة. وبدلاً من أن يكون وسيلة لتسوية الاختلالات في ميزان التبادل التجاري، كما كان عليه الحال في الماضي، أصبح الآن وسيلة للاستفادة من جوانب القوة التنافسية التكميلية والوصول إلى الأسواق الإقليمية والأسواق الخارجية عن المنطقة من خلال التعاون الفعال فيما بين المؤسسات. وينبغي تقييم وابت في السيناريوهات والسياسات والاستراتيجيات التي تستهدف تشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مواجهة الاختلالات داخل الأقاليم وفيما بينها فيما يتعلق بما يتوفّر لديها من موارد وهيكلها الصناعي، والتحولات في القدرة التنافسية النسبية واتجاهات السوق، وال الحاجة إلى زيادة تنسيق جهود التعليم الصناعي والتكنولوجي.

النوعية والإنتاجية ومعايير الإدارة البيئية في الصناعة - نظراً لوجود حاجة إلى تعزيز رفع الإنتاجية، والتعامل بحسم مع التدهور البيئي، والتصدي للحواجز التجارية المستجدة في مجال النوعية والمجال البيئي، يلزم إجراء تقييم عاجل لبرامج الترشيد وإعادة التشكيل بهدف تحقيق زيادات في الكفاءة وتحسينات في معايير الإدارة البيئية وإدارة النوعية.

الاستثمار الأجنبي المباشر - بالإضافة إلى مشكلة انتقال رؤوس الأموال بصورة متقلبة لأغراض المضاربة، تواجه بلدان منطقة شرق آسيا احتمالات حدوث تحول في الاستثمار الأجنبي المباشر نحو القطاعات غير التجارية في الاقتصاد. وهذا يمثل مصدرًا محتملاً، مهما لعدم الاستقرار يمكن أن يؤدي إلى إضعاف استدامة التوازن الخارجي للبلدان المعنية، ويلزم التصدي له مسبقاً عن طريق اتباع نهج ملائمة ومنسقة فيما يتعلق بالسياسات. وهناك مسألة مهمة أخرى تتصل بالاستثمار الأجنبي المباشر وهي الانفتاح النسبي لشبكات الإنتاج الدولية التي يتصدرها الاستثمارات الأجنبي المباشر في المنطقة، بالنظر إلى ما لهذه الشبكات من آثار على تنمية الروابط الداخلية على صعيد كل صناعة، ولا سيما عن طريق مجموعات المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وكذلك على توزيع تطور القدرات الصناعية

والتكنولوجيا داخل البلد الواحد وفيما بين البلدان. وأخيرا، يلزم أن تعالج داخل المنطقة وخارجها مسألة الاستثمار الأجنبي المباشر المتوجه إلى الخارج وذلك بقصد التعاون فيما بين بلدان الجنوب⁽⁷⁾.

دال - التكامل الإقليمي: نقطة انطلاق صوب تعددية الأطراف مقدمة

١٣٢ - تشهد عمليات التكامل على كل من الصعيد دون الإقليمي والإقليمي والأقليمي في العالم النامي وفيما بين البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية انطلاقات جديدة هامة. وتحل محل محل عمليات التكامل التجاري الموجهة من الدولة عمليات الاستثمار ونشر التكنولوجيا وإقامة الشبكات التي تحركها المؤسسات التجارية كحوافر رئيسية للتكيف مع الاتجاهات الجديدة في الاقتصاد العالمي. ومن أهم هذه الاتجاهات انسحاب الدولة كجهة مديرية وصاحبة مشاريع، وتجدد بروز المؤسسة التجارية الابتكارية، وأوجه التقدم التكنولوجي الرئيسية وتقلص الأسواق الداخلية المتزايدة وعولمة القرارات المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر. ويدرس هذا الفرع تجربة أنشطت ترتيبين تجاريين إقليميين فيما بين بلدان الجنوب بما رابطة أمم جنوب شرق آسيا والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، وذلك في سياق التحديات الجديدة الناجمة عن النظام الاقتصادي العالمي الناشئ.

التكامل الاقتصادي الذي تحركه الأعمال التجارية

١٣٣ - تقود المؤسسات التجارية بشكل متزايد تطور التعاون فيما بين البلدان النامية على كل من الصعيد دون الإقليمي والإقليمي والأقليمي. وهو ما يؤكد توسيع التجارة داخل الأقاليم، فهي لم تسجل زيادة هامة من حيث القيمة فحسب وإنما أيضا من حيث عدد المؤسسات المشاركة ونطاق المنتجات والخدمات المتبادلة تجاريًا.

١٣٤ - والاتجاه صوب عمليات التكامل فيما بين بلدان الجنوب الذي تحركه المؤسسات التجارية يتجلّى أيضا في تدفقات الاستثمار. فالمؤسسات التجارية من الجيل الأول من البلدان الحديثة العهد بالتصنيع (منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة وไตاوان المقاطعة الصينية وجمهورية كوريا وسنغافورة) أصبحت أهم من المؤسسات التجارية اليابانية من حيث استثمارها في بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا. والاستثمارات فيما بين بلدان السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي تبلغ أيضا مستويات لم يسبق لها مثيل. فعلى سبيل المثال، استثمرت شيلي، التي تنتسب إلى السوق المشتركة من خلال اتفاق للتجارة الحرة، ما يزيد على ٦ بلايين من دولارات الولايات المتحدة في الأرجنتين وحدتها منذ عام ١٩٩١.

(7) تؤثر أزمة شرق آسيا تأثيرا قويا على الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب. فعلى سبيل المثال، قلصت الشركات الإندونيسية أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر التي تضطلع بها في الصين.

١٣٥ - وتشكل دبلوماسية الأعمال التجارية بوصفها متممة للدبلوماسية الحكومية، بعد آخر من الظاهرة ذاتها. فعملياتها تتم عن طريق الأثر الذي تخلفه الإجراءات المنتظمة لأصحاب الأعمال التجارية ومنظماتهم على سياسات ووسائل التكامل الاقتصادي. وفي هذا السياق، من المهم أيضا الإشارة إلى أن التكامل الاقتصادي الذي تحركه الأعمال التجارية ليس مقبولاً فحسب من جانب حكومات البلدان المعنية وإنما يحظى أيضاً بتشجعها الفعلي. والترتيبات التجارية الإقليمية الجديدة التي تجسدها رابطة أمم جنوب شرق آسيا والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي تسعى إلى تفجير طاقات الأعمال التجارية عن طريق سياسات ترمي إلى فتح الأسواق الداخلية، وتشجيع التغيير الهيكلي وتعزيز قدرة أصحاب المشاريع المحليين على المنافسة في الأسواق الإقليمية والعالمية. وهي تفعل ذلك عن طريق الجمع بين إزالة الحواجز الداخلية التي تحول دون حركة الموارد وبين إنهاء التدريجي للقيود المفروضة على تدفق السلع والخدمات عبر الحدود وسن الأطر التنظيمية التي تكفل تكافؤ الفرص في المنافسة التجارية.

١٣٦ - وجدير بالذكر أن اتفاقات التكامل المبرمة في التسعينيات منفتحة على الأسواق العالمية وتقتيد بالقواعد المتعددة للأطراف لمنظمة التجارة العالمية. وهي تطوعية لأن اقتصادات البلدان المشاركة تطوعية وتستند إلى فرضية أن الانفتاح على المنافسة الدولية في السلع والخدمات، إذا توفرت له الشروط الإطارية الصحيحة، يكون من أقوى أدوات السياسة التجارية ويفوز التغيير الهيكلي. الواقع أن أحد الأهداف الأساسية لهذه الاتفاقيات هو اجتذاب الاستثمار، ولا سيما من جانب المنافسين العالميين، الذي يمكن أن يسهم في تمكن مؤسساتها التجارية من أفضل الممارسات التكنولوجية والإدارية، ويعزز قدرة هذه المؤسسات على الاضطلاع بعمليات في جميع الأسواق. وانطلاقاً من الخلفية الدينامية للبرامج الرئيسية لإصلاح السياسات الاقتصادية، فإن البارامتر الأساسي ليس بالضرورة حجم المؤسسة التجارية أو هيكل ملكيتها وإنما حرصها وقدرتها على الاشتغال على نطاق إقليمي وعالمي.

دور الأعمال التجارية: السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي

١٣٧ - بالنظر إلى الأهمية الاقتصادية النسبية للبلدان الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي (الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل) والطبيعة الجذرية لتدابير تحرير التجارة التي اعتمدت على امتداد فترة زمنية قصيرة (١٩٩١-١٩٩٤)، تجسّد السوق الصنف الجديد من الترتيب التجاري الإقليمي فيما بين بلدان الجنوب التي يمكن أن تستخلص منه دروس قيمة. ويستند تطور السوق المشتركة إلى إرادة سياسية قوية من جانب الأعضاء الأربع والأطراف المنتسبة إليها للمثابرة في عملياتها الداخلية للإصلاح الاقتصادي والمحافظة على الشروط الاقتصادية الكلية والقطاعية التي تجعل المؤسسات التجارية قادرة، بقطع النظر عن الملكية، على المنافسة في الأسواق الداخلية والإقليمية وخارج المنطقة ولا سيما الأسواق ذات القوة الشرائية الأكبر واحتمالات النمو.

١٣٨ - وبالرغم من أن ما يجتذب أصحاب الأعمال والمستثمرين هو أولاً وقبل كل شيء السوق التي تخض زهاء ٣٠٠ مليون مستهلك التي تتيحها السوق المشتركة والبلدان المنتسبة إليها، فإنه لا تناح لهم سوق حكر مثلما يدل على ذلك ما تفرضه الكتلة من تعرية خارجية منخفضة نسبياً يبلغ متوسطها ١٢ في المائة

واستعدادها للدخول في مفاوضات تجارية مع العالم بأسره. ومن المقرر أن تتم قبل عام ٢٠٠٠ إزالة معظم الاستثناءات من جدول تحرير التعرفيات وإزالة الحاجز غير التعرفية. وإضافة إلى ذلك، فإن العمليات الجذرية الجارية المتصلة بالتحويل إلى القطاع الخاص ورفع الضوابط التنظيمية تفتح أسواقاً دينامية للغاية أمام العناصر الفاعلة العالمية والمستثمرين الإقليميين على السواء في ميادين من قبيل الاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل والطاقة والخدمات العامة والهيكل الأساسية.

١٣٩ - وأصبحت السوق المشتركة تستقطب المنافسين ذوي الكفاءة من البلدان الصناعية المتقدمة ومن البلدان النامية، مثل جمهورية كوريا وماليزيا، الذين يستثمرون ويحددون تسهيلات في الكتلة بهدف الاضطلاع بعمليات في السوق المتكاملة. ففي صناعة السيارات، على سبيل المثال، يخصص مبلغ يناهز ١٨ بليون من دولارات الولايات المتحدة لاستثمار العناصر الفاعلة العالمية الرئيسية حتى عام ٢٠٠٠، وذلك وخاصة في البرازيل والأرجنتين. ويلاحظ اتجاه تصاعدي مماثل في قطاعات فرعية من قبيل الأغذية والكيماويات النفطية والمواد الكيميائية.

١٤٠ - ومن المؤكد أنه لا يزال ثمة الكثير مما يتطلب القيام به لكتالوج الوصول إلى الأسواق بشكل تام وغير مقيد ومتبدل وتحقيق مجال نشاط متساو في كل قطاع فرعي. وتتسبب مخلفات السياسة العامة في مظاهر تفاوت ولا سيما في الخدمات وأنشطة الشراء الحكومية. كما لا توجد قواعد واضحة بشأن المنافسة غير النزيهة. وتعالج أجهزة السوق المشتركة هذه القيود، وإذا استبعدت الاضطرابات الرئيسية المتعلقة بالاقتصادي، من المحتمل جداً أن تتحول السوق المشتركة إلى اتحاد جمركي قائم بذاته. وتم بالفعل السعي إلى تحقيق الأهداف التي استشعرتها الأسواق عندما وقعت معايدة أسوشيون في آذار / مارس ١٩٩١. فقد تم التوصل بسرعة إلى تعرية بقيمة الصفر بالنسبة للتجارة داخل السوق المشتركة وإلى تعرية خارجية موحدة. وهاتان التعرفيتان موجودتان بالفعل في الوقت الحاضر، وإن كان الاتحاد الجمركي لا يزال يحتاج إلى بعض سنوات أخرى ليدخل في طور التنفيذ الكامل في جميع القطاعات الفرعية.

١٤١ - وهناك وعي متزايد بأنه يتطلب على المؤسسات التجارية أن تكرس جهداً كبيراً للوصول إلى مستويات مقبولة من القدرة على المنافسة على الصعيد الدولي، وذلك تمشياً مع الجهود الحكومية الرامية إلى تهيئة وإدامة بيئة مواتية للمنافسة على الصعيدين الوطني والإقليمي. وهكذا فإن تنظيم الصفوف وتعلم المنافسة من أكبر التحديات التي تواجهها الحكومات ومؤسسات الأعمال وجميع العناصر الفاعلة الاجتماعية في كافة البلدان الأعضاء. وقد تصدى أصحاب الأعمال في المنطقة دون الإقليمية لهذا التحدي. وما برح أصحاب المشاريع منذ التوقيع على معايدة أسوشيون يضطلعون بنشاط مكثف لمعرفة الآثار المترتبة على السوق المشتركة وألاهم من ذلك، للعمل بناءً على هذه المعرفة.

١٤٢ - ويتجلّى من هذه المبادرات اهتمام المؤسسات التجارية من جميع الأصناف، بقطع النظر عن الحجم وهيكل الملكية، بالمشاركة النشطة في تطور السوق المشتركة في المستقبل. وتضطلع هذه المؤسسات بشتى

الأنشطة الاقتصادية. وهناك أيضاً وعي بأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي الأكثر حاجة إلى الدعم التقني والمتصل بالمعلومات وغير ذلك من أشكال الدعم لتتمكن من التكيف مع السوق الموسعة والاستفادة منها.

دور الأعمال التجارية: رابطة أمم جنوب شرق آسيا

١٤٣ - منذ أن أسست إندونيسيا وتايلند وسنغافورة والفلبين وماليزيا الرابطة في عام ١٩٦٧، ما ببرحت البلدان الأعضاء الأصلية (باستثناء الفلبين) تتمتع بمعدلات نمو حقيقي مطردة للناتج المحلي الإجمالي تزيد على ٦% في المائة سنوياً ومعدلات نمو حقيقي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تزيد على ٤% في المائة سنوياً. ومنذ أواخر الثمانينيات فما بعد، وقبل الأزمة الاقتصادية العالمية في المنطقة، تجاوزت معدلات النمو التي حققها أعضاء الرابطة معدلات الجيل الأول من البلدان الحديثة العهد بالتصنيع وأصبحت أسرع معدلات في العالم.

١٤٤ - وساعد على نجاح المجموعة الإقليمية الاستقرار السياسي الداخلي والازدهار الاقتصادي لكل عضو. وفي منتصف التسعينيات، بعد عقدين من النمو المطرد، تسارعت إقامة الصلات داخل الرابطة، تحركها إقامة مشاريع القطاع الخاص والتعاون بين القطاعين العام والخاص وليس أكثر من سياسات التعامل فيما بين الحكومات.

١٤٥ - وأدت مناطق تجهيز الصادرات والمناطق التجارية الحرة والمناطق الصناعية "المكرسة" للصادرات دوراً أساسياً في تطور الاتجاه نحو التصدير في الرابطة - الذي حدث بالتزامن مع عدد من سياسات الاستعاضة عن الواردات. وانتشر تدريجياً في معظم الاقتصادات المضيفة تقليدنشأ في تلك المناطق هو عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر غير المقيدة إلى حد بعيد. ونتيجة لذلك فإن التشديد على الاستثمار الأجنبي المباشر والاتجاه نحو التصدير في بلدان الرابطة لم يحدث على حساب تعزيز التصنيع على الصعيد الوطني بوصفه المحرك الرئيسي للنمو، وإنما أدى دوراً حاسماً في ذلك.

١٤٦ - وأسهمت التجارة عبر الحدود فيما بين المناطق التجارية الحرة إسهاماً كبيراً في نمو التجارة داخل المنطقة وجاءَ كبير منها تجارة داخل الصناعات وتم بين فروع الشركات عبر الوطنية. وفي عام ١٩٩٢، وافقت المجموعة على إنشاء المنطقة التجارية الحرة التابعة للرابطة في غضون ١٥ عاماً ابتداءً من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣. ووضعت خطة مشتركة للتعرفيات الجمركية التفضيلية الفعلية للمنتجات التحويلية التي يكون ٤% في المائة على الأقل من مكوناتها مصدره بلدان الرابطة. وكان الهدف الأصلي هو خفض التعرفيات إلى مستوى أقصاه ٢٠% في المائة في غضون خمسة إلى ثمانية أعوام، وإلى مستوى أقصاه ٥% في المائة بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وتقرر أيضاً إلغاء التدريجي للحواجز غير التعرفية. وفيما بعد تم تعجيل الجدول الزمني بحيث يتحقق التنفيذ التام بحلول عام ٢٠٠٣، وقامت بعض البلدان الأعضاء، من جانب واحد، بتوسيع نطاق المنتجات التي تفرض عليها تعرفينة قصوى قدرها ٥% في المائة بحلول عام ٢٠٠٠. وتتوقع أمانة الرابطة أن يتم تحرير معظم الأصناف المتبادلة تجارياً داخل الرابطة بحلول ذلك العام، أي قبل ثلاثة أعوام من الموعد الذي حددته منظمة التجارة العالمية للبلدان النامية. وإضافة إلى ذلك، بدأ

تنفيذ نظم الممرات الخضراء في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، وهو ما سيعجل تخلص المنتجات المشمولة بالخطة المشتركة عبر حدود جميع بلدان الرابطة.

١٤٧ - وبالرغم من التقدم المحرز في تحرير التجارة داخل المنطقة، فإن الطابع المتميز للرابطة يمكن في أنها مجموعة يحركها الاستثمار الخاص وليس التجارة. واتجهت التدفقات التجارية داخل الرابطة إلى اتباع الاستثمار ونقل التكنولوجيا عبر الحدود وليس العكس. وتتجسد نزعتها الإقليمية الحقيقية المفتوحة في كون عمليات خفض التعرفيات وتقليل الحاجز غير التعرفيفية التي قامت بها البلدان الأعضاء من جانب واحد في الثمانينات وأوائل التسعينات تنطبق على جميع الشركاء التجاريين وليس على أعضاء الرابطة فحسب.

١٤٨ - وفي اجتماع قمة عقد في عام ١٩٩٥، اتفق أعضاء الرابطة على إنشاء المنطقة الاستثمارية للرابطة وهي ترمي إلى تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق تحويل الرابطة إلى منطقة استثمارية واحدة من خلال مدونات وإجراءات أكثر بساطة وشفافية واتساقاً. ومن الخطوات التي يتبعها اتخاذها في هذا الاتجاه إجراء مسح شامل للاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة، وتنظيم اجتماع لفريق خبراء بشأن تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة الاستثمارية التابعة للرابطة، واجتماع مائدة مستديرة بشأن صياغة خطة استراتيجية موحدة، ودورة تدريبية لصانعي السياسات في الرابطة في ميدان الاستثمار الأجنبي المباشر.

١٤٩ - ويضم القطاع الخاص للرابطة مزيجاً دينامياً من المؤسسات التجارية المحلية والأجنبية التي تتفاعل بشكل تعاوني وتنافسي كذلك فيما بينها ومع المؤسسات المملوكة للدولة. ومن العناصر الأساسية لهذا التفاعل الاستراتيجيات التكيفية المرنة مثل إقامة التحالفات والالتفافات والتشاور والتفاوض والمساومة والحلول الوسط. وتأكد هذا النهج المرن والعملي ممارسة السماح لفرادي البلدان بالانسحاب من مخططات التعاون بعينها إن هي اختارت ذلك، وبالتالي اتباع مسار الأخذ بأدنى قاسم مشترك للتوصل إلى توافق في الآراء على نطاق المجموعة.

١٥٠ - وأنشأت الرابطة آليات شتى لتعزيز تخصص الإنتاج على الصعيد دون إقليمي، مثل خطط الرابطة المتصلة بالمشاريع الصناعية، والتكامل الصناعي والمشاريع الصناعية المشتركة. وأدت غرفة التجارة والصناعة التابعة للرابطة، التي تضم الغرف الوطنية للصناعة والتجارة في الدول الأعضاء في الرابطة، دوراً أساسياً في إنجاز هذه البرامج. وترعى غرفة التجارة والصناعة التابعة للرابطة مختلف الأفرقة العاملة (المعنية بمسائل من قبيل التعاون الصناعي؛ والتجارة؛ والأغذية؛ والزراعة والحراجة؛ والنقل والاتصالات) وكذلك الأندية الإقليمية والوطنية للصناعة والسلع الأساسية. وأنشأت أيضاً مجالس مشتركة للأعمال التجارية مع القطاع الخاص في البلدان التي هي شركاء تجاريون رئيسيون للرابطة.

١٥١ - ومناطق النمو دون الإقليمية التابعة للرابطة (التي تسمى أيضاً "مثاثن النمو" أو "المصلحات") هي مناطق اقتصادية عبر الحدود تضم مقاطعات أو ولايات متغيرة تابعة للبلدان الأعضاء. وهي تسعى إلى تحقيق التنمية المحلية عن طريق تشجيع تدفق الموارد داخل المنطقة وليس الاقتصار على التجارة في السلع والخدمات. وهي لا تميز ضد بقية العالم. وتؤدي الحكومات دوراً تيسيرياً أو حافزاً عن طريق الأضطلاع بمشاريع مشتركة لتنمية الهياكل الأساسية، وتنسيق سياسات الاستثمار ورعايتها ببعثات الأعمال التجارية إلى بلدان ثالثة.

١٥٢ - وأداتها الأساسية هي استغلال أوجه التكامل الفعلية أو المحتملة في مجال الموارد وتشجيع النمو والفعالية فضلاً عن القدرة التنافسية على نطاق عالمي. ويجد فيها مستثمرو القطاع الخاص الشروط الإطارية اللازمة لإقامة مشاريع وشبكات مشاريع تستند إلى مضاهاة الثروات من الموارد عبر الحدود، وتستطيع حركة رأس المال واليد العاملة والمهارات والتكنولوجيا والمعلومات. ولأن هذه المشاريع تستفيد من العوامل الخارجية التي تتحلى الحدود الوطنية، فإن السوق وحدها لا توجه اهتمام الفرص المترتبة على ذلك. وأهم اعتبار في مناطق النمو هو تزايد الموارد ونمو الناتج في المستقبل وليس المكاسب الثابتة في الفعالية التي تتحقق من استخدام الموارد القائمة. ويتم بلوغ هذه الغاية عن طريق تخصص النشاط الاقتصادي وإعادة توزيعه مما يجعل التجارة داخل الصناعات عنصراً رئيسياً لتحسين الفعالية في استخدام الموارد وتعزيز النمو.

رابعاً - خطة التعاون المتعدد الأطراف من أجل التنمية الصناعية المستدامة

ألف - الموجز والاستنتاجات

١٥٣ - وتجبر العولمة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على أن تعيد النظر في سياساتها واستراتيجياتها المتعلقة بالتنمية الصناعية. وتبني هذه بصورة متزايدة على نهج تسييرها أحوال السوق ونهج تطلعية تنطوي على خلق إطار دينامي تستطيع المؤسسات السوفية أن تعمل من خلاله بفعالية، ويمكن فيه للمنشآت أن تتعلم ممارسة النشاط الاقتصادي، وإقامة التحالفات والتعاون، وتنمي فيه المهارات والقدرات المناسبة. ويطلب التكامل المتزايد بين أسواق رأس المال، والتكنولوجيا، والسلع والخدمات على نطاق عالمي إجراء تغييرات مماثلة في النظم المحلية لصنع القرار والتنظيم والتحفيز. وكذلك في مؤسسات الحكم في العالم. وفي نفس الوقت، أدت الحاجة إلى الربط بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية إلى نهج جديد متعدد الأبعاد في التنمية. وتناول هذه الوثيقة ذلك النهج الجديد من منظور التصنيع

١٥٤ - وتستعرض الوثيقة مجموعة واسعة التنوّع من سياسات واستراتيجيات التنمية الصناعية المستدامة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وهي تقوم على الخبرات الجديدة وعلى

أحدث ما توصلت إليه المعرفة. وفي حين أن الدروس المكتسبة من التجربة العملية للبلدان الأخرى لا تقدر بثمن، فمن المسألة أيضاً أن تلك البلدان ذات معارف سياسية واقتصادية واجتماعية متنوعة جداً، ولديها بوصفها كذلك مستويات متباعدة من التنمية الصناعية. وهكذا لا توجد وصفة واحدة مشتركة للنجاح الصناعي. وبالأحرى، سيحتاج كل بلد بمفرده إلى خليط من استراتيجيات توضع طبقاً لاحتياجاته الخاصة بالإضافة إلى مزيد من السياسات العامة الطابع.

١٥٥ - وأحد الاهتمامات الرئيسية للوثيقة هو توفير آراء متعمقة بشأن ضمان أن تكون التنمية الصناعية متماشية مع كل من الضغوط المحلية من أجل النمو الاقتصادي، والتقدم الاجتماعي والاستدامة البيئية ومع إجراءات العولمة وظهور معايير عالمية للإدارة والمنافسة على حد سواء.

١٥٦ - ويجري تغطية طائفة عريضة من الموضوعات، بدءاً من السياسات الشاملة للصناعات مثل الإدارة الصناعية وسياسة التنافس ووضع مؤشرات قياسية للسياسات، عن طريق الاستراتيجيات دون القطاعية مثل تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إلى السياسات على مستوى المشاريع، بالإضافة إلى القضايا الأعم، مثل دور الصناعة في حماية البيئة وهذه النهج المتعلقة بالسياسات تدعمها خبرات قطرية وإقليمية محددة تشمل إزالة عقبات النمو الصناعي في أقل البلدان نمواً، وبناء نظام للجودة على نطاق الدولة للصناعة التحويلية في البرازيل، وإدخال حواجز للكفاءة الاقتصادية تقوم على أساس السوق في الصين، ومعالجة سلوفينيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، والعودة إلى التنمية الصناعية المستدامة في شرق آسيا وتسهيل التكامل الاقتصادي الذي تحركه الأعمال التجارية في بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي.

١٥٧ - ومن بين الدروس المستفادة يستحق ما يلي اهتماماً خاصاً:

• لا تزال البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تواجه تحديات هامة في مجال الإدارة الصناعية، والتنافس، وإنشاء مؤسسات سوقية ذات كفاءة وامتثال للمعايير العالمية الإلزامية والطوعية.

• تحتاج البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى تحديد، واعتماد وتنفيذ مبادرات جديدة تتعلق بالسياسة ترمي إلى نظم أكثر اتساماً بالمسؤولية والشفافية والفعالية لتخفيص الموارد للتنمية الصناعية، ورفع الكفاءة، وتشجيع المنافسة وتحفيض تكاليف المعاملات، بينما تقوم في نفس الوقت بتهيئة الظروف التي تساعده على الامتثال للإدارة والتنظيم العالميين.

• هناك حاجة لتفهم أفضل واستفادة متبادلة من التغييرات المؤسسية والحاصلة في مجال السياسات على الصعيد المحلي والعالمي. ويمكن تحقيق هذا عن طريق زيادة تدفقات

المعلومات وتقاسم الخبرة. كما أن لذلك أهمية خاصة في المجالات التي يبرز فيها توافق جديد في الآراء بين المباحثين والبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بشأن سياسات واستراتيجيات للتنمية الصناعية تتناسب مع الاتجاهات العالمية نحو الأسواق الأكثر انتشاراً وتنافساً مع إيلاء الاهتمام اللازم لاعتبارات العدالة.

١٥٨ - ويمتد هذا التوافق المنبثق من الآراء إلى ما يلي:

- تعزيز وزيادة فعالية نظم صنع القرار على صعيد الصناعات المحلية وترتيبات التنظيم والحوافز المتصلة بالصناعة;
- تشجيع زيادة التنافس;
- بناء القدرة على وضع مؤشرات قياسية لفعالية السياسة;
- تشجيع استراتيجيات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الموجهة نحو الطلب وإقامة الشبكات;
- إنشاء نظم الجودة على الصعيد الوطني;
- إزالة قيود النمو الصناعي وتجنّب تهميش أقل البلدان نمواً;
- إدخال حواجز للكفاءة الاقتصادية تقوم على أساس سوقي;
- تشجيع التكامل الإقليمي عن طريق التعاون على مستوى القطاع الخاص;
- استعادة التنمية الصناعية المستدامة في شرق آسيا بصورة عاجلة.

باء - المساعدة المتعددة للأطراف ودور منظمة الأمم المتحدة
للتنمية الصناعية (اليونيدو)

١٥٩ - ينبغي معالجة التطورات الجديدة والتحديات والفرص الناشئة التي تشكلها الاتجاهات الحالية بشجاعة وفعالية. وهي تشمل ظهور التنظيم والإدارة العالميين مع انتشار الممارسات والمعايير الدولية للتنافس التي تستند إلى القواعد، والتهميشه الذي بدأ يلوح في الأفق للبلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى من الاقتصاد العالمي، وأزمة شرقي آسيا وتشجيع التنمية الاجتماعية والحماية البيئية عن طريق التنمية الصناعية المستدامة. وهناك مقومات مفاهيمية وتنفيذية آخذة في الظهور لتوافق جديد في الآراء بشأن التنمية الصناعية المستدامة. وهناك حاجة في الوقت الحاضر إلى صياغة وتنفيذ خطة تعاون متعدد الأطراف من أجل التنمية الصناعية توقف بين احتياجات التنمية المحلية والاحتياجات الناشئة عن عملية العولمة.

١٦٠ - واليونيدو، داخل هذا الإطار العام، وتأسيسا على ولايتها، في سبيلها إلى وضع صيغة نهائية لحافظة جديدة من الخدمات المتكاملة لتفادي باحتجاجات الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وتحقيقا لهذه الغاية تجري تعبئة مجالات من الخبرة المتعددة التخصصات لتوفير خدمات متكاملة تقييم من حيث تأثيرها الملحوظ على أبعاد التنمية الصناعية المستدامة الثلاثة - اقتصاد تنافسي، وبيئة سليمة وعملة منتجة.

١٦١ - وهذا النهج الجديد يفصل ويترجم إلى عمل خطة العمل المعنية بدور ووظائف اليونيدو في المستقبل التي وافقت عليها الدورة السابعة للمؤتمر العام لليونيدو في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧.

١٦٢ - تركز خطة عمل اليونيدو على مجالين:

• تعزيز القدرات الصناعية:

• تنمية صناعية أكثر نظافة ومستدامة.

١٦٣ - واليونيدو مدعوة، في معالجتها لهذين المجالين، إلى التركيز بشكل خاص على الأنشطة التي تدعم أقل البلدان نموا وبصفة خاصة في أفريقيا (مع إيلاء اهتمام خاص للمستويين الإقليمي ودون الإقليمي)، والتي تدعم الصناعات القائمة على الزراعة والمتعلقة بالزراعة، والتي تدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وإدماجها في الهياكل الصناعية الوطنية.

١٦٤ - ويتضمن الجدول أدناه قائمة بخدمات اليونيدو الجديدة المتكاملة - وهي رهن المزيد من المواءمة ويربطها بكل من خطة عمل المنظمة والأبعاد الرئيسية للتنمية الصناعية المستدامة.

الجدول رابعا - ١ الخدمات المتكاملة لمنظمة الأمم المتحدة
للتنمية الصناعية

المجالات الرئيسية من خطة أعمال منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	البعد الرئيسي المستهدف للتنمية الصناعية	الخدمات المتكاملة لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
تعزيز القدرات الصناعية	الاقتصاد التناصفي	<ul style="list-style-type: none">• التوجيه الصناعي• التحدير الصناعي• بناء القدرات• إنشاء شبكات معلومات صناعية• إقامة علاقات شراكة صناعية دولية• مراقبة النوعية وإصدار الشهادات لأغراض التنافس الصناعي
تنمية صناعية أكثر نظافة وقابلة للاستدامة	البيئة السليمة	<ul style="list-style-type: none">• صناعة وبيئة أكثر نظافة• تنمية الطاقة ذات الكفاءة
مجالات التركيز (أقل البلدان نمواً والصناعات القائمة على الزراعة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة)	العملة المنتجة	<ul style="list-style-type: none">• التنمية الصناعية ذات الصلة بالزراعة• التنمية الصناعية المحلية• تنمية قدرة المرأة على مباشرة الأعمال الحرة

١٦٥ - إن كل خدمة متكاملة مع ما تتضمنه من عناصر تعكس الدور المزدوج الذي تضطلع به اليونيدو كمحفل عالمي وكجهة توفر التعاون التقني. ففي إطار دورها كمحفل عالمي، ترصد اليونيدو الإنجازات الأكثر تطويرا في مجال التصنيع التي من شأنها أن تعزز قدرة البلدان المتلقية على مواصلة التنمية الصناعية المستدامة. إما كجهة توفر التعاون التقني، فإن اليونيدو تساعد في بناء قدرات مؤسسات القطاعين العام والخاص على صياغة سياسات واستراتيجيات صناعية وتنفيذها، و توفير الخدمات للقطاع الصناعي، لا سيما للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وفي جميع الحالات، فإن الخدمات المتكاملة التي تقدمها اليونيدو تُصمم بحيث تلبي الاحتياجات والمتطلبات المحددة لكل بلد وفقاً لمستوى التنمية الصناعية فيه واحتتمالاتها والقيود المفروضة عليها.

التركيز على تقديم الدعم إلى البلدان الأفريقية

١٦٦ - البلدان الأفريقية بحاجة خاصة إلى المساعدة المتعددة الأطراف لتدعم وتحسين قدراتها المحلية بالنسبة لوضع سياسات صناعية وتنفيذها. وبالتالي، فإن اليونيدو ترکّز بصورة خاصة على برامج الدعم المقدم إلى البلدان الأفريقية التي هي من أكثر المناطق تلقياً للمساعدة التي تقدمها اليونيدو. وبغية توفير الدعم إلى هذه البلدان ضمن إطار منسق، أنشأت اليونيدو في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ التحالف من أجل تصنيع أفريقيا (المشار إليه أدناه بالتحالف) الذي يستجيب لأهداف برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينيات ويكمّل مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة من أجل أفريقيا.

١٦٧ - ويهدف التحالف على وجه التحديد إلى تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان الأفريقية وتدعم الصلات بين الصناعة والزراعة وزيادة القيمة المضافة لأنشطة التجهيز الصناعي المحلية. وفي أيار/مايو ١٩٩٧، اعتمدت منظمة الوحدة الأفريقية خطة عمل التحالف - والتي تمثل إطاراً شاملاً للتنمية الصناعية في أفريقيا - وأقرتها من ثم الجمعية العامة في قرارها ٢٠٨/٥٢. ووضعت طرائق محددة لتنفيذها ويجري حالياً إنشاء الهيئتين التنفيذية والإدارية.

١٦٨ - ويتمثل المبدأ الأساسي والجوهرى للتحالف في الملكية الوطنية. فالحكومات الأفريقية هي التي تترأس عملية تحديد الأولويات وصنع القرار في جميع مراحل العملية. وبالتالي، فإن من الأنشطة الرئيسية المضطلع بها في إطار التحالف في عام ١٩٩٨ إنشاء مجالس للشراكة الصناعية بوصفها الآلية الوطنية المكلفة بتنفيذ خطة عمل التحالف. وتضم هذه المجالس ممثلين من القطاعين العام والخاص من أجل كفالة تحقيق تنمية صناعية فعالة يتولى القطاع الخاص قيادتها.

١٦٩ - واستجابة لقرار الجمعية العامة ٢٠٨/٥٢، سوف تنظم اليونيدو في أوائل عام ١٩٩٩ مؤتمر للمانحين لتمويل مشاريع التنمية الصناعية في البلدان الأفريقية. وتجري حالياً مشاورات مع مصرف التنمية الأفريقي بشأن كيفية عقد مؤتمر المانحين هذا. وسوف تعقد اليونيدو اجتماعاً تحضيرياً تقنياً في آب/أغسطس ١٩٩٨ في حين أن مصرف التنمية الأفريقي سيعقد اجتماعاً تحضيرياً مشتركاً بين الوكالات في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ لمناقشة الدور الذي ستقوم به مختلف المنظمات المعنية.

التعاون مع القطاع الخاص

١٧٠ - ركزت هذه الوثيقة على ضرورة أن توجد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية علاقات شراكة فعالة وآليات تعاوية بين القطاعين العام والخاص في مجال وضع السياسات الصناعية وتنفيذها. ومما يتسم بنفس القدر من الأهمية أن تقوم منظمات الأمم المتحدة بتعزيز تعاونها مع القطاع الخاص. وتنطوي هذه العملية على عدة أبعاد تتراوح بين قيام ممثلي القطاع الخاص بدور استشاري وقيام منظمات القطاع الخاص بدور النظارء في المشاريع، وأخيراً تعبئة الأموال من مصادر القطاع الخاص. وقد أنشأت اليونيدو في أوائل عام ١٩٩٨ فرعاً جديداً يُعنى بتنمية القطاع الخاص من أجل تعزيز دوره في مجال تدعيم عملية بناء القدرات في منظمات القطاع الخاص في البلدان النامية، علاوة على ذلك، عقد

المجلس الاستشاري الدولي لشؤون الأعمال التجارية التابع لليونيدو مؤتمره السنوي الثاني في الدار البيضاء في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ وقدم المشورة بشأن التوجه المقبل لبرامج دعم محددة في مجالات ذات صلة بولاية المنظمة.

التعاون مع منظومة الأمم المتحدة

١٧١ - ستقوم اليونيدو بكفالة التنسيق والتعاون مع غيرها من وكالات التعاون الإنمائي المتعددة الأطراف، ولا سيما داخل منظومة الأمم المتحدة وستعمل على تعزيزهما في إطار ولاية كل منها. وعلى وجه التحديد أبرمت اليونيدو في آذار/مارس ١٩٩٨ اتفاقاً مع الأونكتاد يبيّن بوضوح التكامل القائم بين دور كل من المنظمتين في ميدان ترويج الاستثمار ومجال تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة ذي الصلة. ويدل هذا الاتفاق الهام في منظومة الأمم المتحدة على وجود روح تعاون جديدة وسوف يتبعه اتفاقيات مماثلة مع غيرها من منظمات الأمم المتحدة. وثمة ضرورة واضحة إلى أن تقوم منظومة الأمم المتحدة بتبعة جهودها لصالح البلدان المتألقة - وهي عملية تتمثل أيضاً في إيجاد آليات برمجة مشتركة مثل إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.
